الموسم الثاني
للانصات المركزي

لماذا الخوف من نظام الدائرة الانتخابية الواحدة في اقليم كردستان؟

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الثلاثاء
2022/04/12
No. : 7643

خيارات العراق المستقبلية

حكومة التوافقية تشكل في دولة مكونات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- "الاتحاد "و "عزم": مع تشكيل الحكومة وفق الدستور والشراكة الحقيقية
- قوباد طالباني: حل الخلافات السياسية بين أربيل وبغداد اهمية قصوى
- لماذا الخوف من نظام الدائرة الانتخابية الواحدة في اقليم كردستان؟
- ملحمة "كوري" اعادت الامل لشعب كردستان
- تنظيمات بغداد: شهداء منظمة الصقر الاحمر .. قناديل طريق الحرية
- بغداد والإقليم.. مراجعة عقود النفط وتأسيس شركة جديدة
- المشهد العراقي والانسداد السياسي بين "التوافق" و"التفرد"

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد عبد الجبار الشبوط: الاصـــل والفـــــرع
- رنكين عبدالله : دولة التغريدات
- عادل الجبوري: المشهد العراقي.. إما الانسداد أو التوافق الهش
- فائق زيدان: دلالة النص الدستوري
- إيليا ج. مغناير : الانسداد السياسي في العراق... إلى أين؟

المـرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- دميرتاش يعلق على احتمال ترشحه للرئاسة
- أبعاد تشكيل تحالف المعارضة لخوض انتخابات 2023 في تركيا

المـــرصد الايراني

- قناة إسرائيلية: لهذا هاجمت إيران قاعدة الموساد في أربيل
- ايران: سنواصل مسار الدبلوماسية للتوصل الى اتفاق جيد
- د. محمد عباس ناجى : عام على مفاوضات فيينا النووية.. جردة حساب

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

- أوكرانيا تستعد لـ«المعركة الكبرى»
- حالة الردع في أوكرانيا
- جورج فريدمان: هكذا ستنتهي حرب أوكرانيا
-

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- راند: عن مستقبل النظام الدولي متعدد الأطراف
- فادي جواد : حرب النفط والغاز غيّرت التحالفات... وتفكّك أوروبي قريباً!
- حصة البادية: الشعبوية.. تعبئة جماهيرية خيرة أم استغلال أزمات مجتمعية؟

الاتحاد الوطني وتحالف «عزم»:

مع تشكيل الحكومة الجديدة وفق الدستور والشراكة الحقيقية

استقبل وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة بافل جلال طالباني، الاثنين في دباشان بالسليمانية، وفد تحالف (عزم) برئاسة مثنى السامرائي وعضوية عدد من قياديي التحالف وأعضاء في مجلس النواب العراقي.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول آخر المستجدات والمساعي للخروج من حالة الانسداد السياسي التي يشهدها العراق، حيث اتفق الجانبان على ضرورة حل المشاكل بالحوار والتفاهم ومراعاة الاستحقاق الانتخابي وفق مبدأ الشراكة الوطنية وإشراك القوى و الأطراف في صنع القرار.

كما تم التطرق الى مسألة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وفق أسس الدستور والشراكة الحقيقية، بحيث تمثل جميع المكونات وتكون مبعثا للاستقرار والرفاهية في البلاد.

*المرصد

قوباد طالباني:

حل الخلافات السياسية بين أربيل وبغداد اهمية قصوى

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، ان الازمات والمشاكل التي يواجهها اقليم كردستان لاتعالج عن طريق الجهود الفردية لان المشاكل الدولية لديها تأثيرات كبيرة على الجميع.

وقال قوباد طالباني خلال مشاركته في منتدى ديلفي الاقتصادي في اليونان: الجميع يتحدث عن التغيرات المناخية، صحيح نحن في اقليم كردستان لسنا سبباً في هذا التغير المناخي، لكننا نقع تحت تأثيرها المناخية، وموجات الغبار التي تجتاح اقليم كردستان خير دليل على ذلك.

واضاف: العراق مايزال في حالة حرب، الازمات لم تعالج لحد الان، منذ ما يقارب الـ٧ أشهر اجرينا انتخابات، لكن لحد الآن لم نقترب مع الاسف من تشكيل الحكومة، اقليم كردستان منطقة اكثر استقراراً لكنه يواجه عراقيل وازمات وخاصة الازمة المالية.

وتحدث نائب رئيس حكومة اقليم كردستان باستغراب حول عدم وجود اي موضوع في المنتدى الاقتصادي عن الحكم، وقال: الفساد لن يجد له اي مكان اذا كان هناك حكم رشيد وشفافية ووصول الخدمات بشكل جيد الى المواطنين.

واوضح: من الناحية الزراعية نحن لدينا ارض خصبة، ونستطيع عن طريق اتباع ستراتيجية صحيحة ان نوفر الغذاء للمواطنين في اقليم كردستان والعراق بل نستطيع توفير الغذاء لسوق عالمية اكبر.

وتابع: نحن في اقليم كردستان لدينا احتياطي كبير من النفط، وبلاشك فإن اقليم كردستان يستطيع معالجة ازمة الغاز في عدد كبير من مناطق العالم، لكن قبل كل شيء يجب معالجة الخلافات السياسية بين اربيل وبغداد، وخاصة المتعلقة بالطاقة والنفط والغاز، وهذا بعد القرار الذي صدر من المحكمة الاتحادية والذي اثار انزعاج المواطنين في اقليم كردستان.

PUKmedia

لماذا الخوف من نظام الدائرة الانتخابية الواحدة في اقليم كردستان؟

PUKmedia

استغربت مستشارة المكتب السياسي للاتحاد الوطني، ريزان شيخ دلير، إصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني على اجراء انتخابات برلمان كردستان وفق نظام الدائرة الواحدة، بخلاف موقفه من اجراء انتخابات مجلس النواب بنظام الدوائر المتعددة.

وقالت ريزان شيخ دلير في تصريح خاص لـPUKmedia: ان الحزب الديمقراطي لديه دائما الذرائع، سواء في اقليم كردستان او العراق، وكما معروف عنه، يفضل مصلحته الخاصة، لكن حينما تتعرض مصالحه للخطر، يسعى لاقحام الشعب فيها.

واضافت: ان الحزب الديمقراطي وخلال الدورة السابقة لمجلس النواب، حارب الجميع لتثبيت نظام الدوائر المتعدة في الانتخابات النيابية، لكنه يحارب اليوم وبشكل مخالف لموقفه، لتثبيت نظام الدائرة الواحدة في اقليم كردستان وذلك للاستمرار في تزويرالانتخابات.

وبينت، ان نظام الدوائر المتعددة في انتخابات برلمان كردستان افضل بشكل يتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في دوائرهم الانتخابية، لافتة الى ان نظام الدائرة الواحدة في الانتخابات السابقة كانت من مصلحة الحزب الديمقراطي وألحق الاضرار بالاطراف السياسية الاخرى.

واكدت، ان الحزب الديمقراطي، اذا كان يثق بنفسه وبحصوله على اصوات حقيقية، ليس ضمنها أصوات المتوفين، عليه عدم الخوف من نظام الدوائر الانتخابية المتعددة، ليستطيع معرفة حجمه ومكانته مثل جميع الاحزاب الاخرى.

كتلة الاتحاد الاسلامي: يجب تعديل قانون الانتخابات

الى ذلك، أكدت كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني في برلمان كردستان ضرورة تعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان قبل اجراء الانتخابات.

وقال شيركو جودت رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني خلال مؤتمر صحفي: ان تعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان اصبح من الضرورات ويجب تحويل اقليم كردستان الى عدة دوائر انتخابية.

واضاف: نحن نطالب بتعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان وتفعيل مفوضية الانتخابات واذا وجدت ارادة بين الاطراف السياسية فنستطيع اجراء انتخابات برلمان كردستان في موعدها المحدد.

واضاف: ان تعديل قانون الانتخاب لن يستغرق وقتاً طويلاً والتعديل جاهز لكنه يحتاج الى مناقشة ومصادقة من قبل برلمان كردستان، مشددا على ان تفعيل مفوضية الانتخابات يحتاج الى قرار واحد من برلمان كردستان. واشار الى انه على برلمان كردستان عقد جلسة واصدار قرار حول تفعيل مفوضية الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، لانه لايجوز العمل بهذا القانون الذي صدر منذ سنوات طويلة، ونحن نؤيد اجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

الجيل الجديد يطالب بتدخل دولي

من جهته وجه رئيس حراك الجيل الجديد في إقليم كردستان شاسوار عبد الواحد، الاثنين، نداءً إلى المجتمع الدولي وبغداد، بشأن انتخابات إقليم كردستان المرتقبة.

وقال عبدالواحد في تدوينة، إن «العملية السياسية في الاقليم قد انتهت، البرلمان معطل ولا توجد نية لإجراء الانتخابات، وجميع المؤسسات مشلولة، لذلك نطلب من الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي والامم المتحدة التدخل في الاقليم لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وانقاذ ما يمكن انقاذه ومساعدة المواطنين هناك».

وتابع «بخلاف ذلك، لا يوجد ضمان للعيش بسلام واستقرار في ظل وضع يتجه للانفجار ونحن كمعارضة وكشعب، مجبرون على خطوات أخرى للدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق المواطنين والعيش الكريم».

ملحمة «كوري» اعادت الامل لشعب كردستان

استذكرت جماهير كردستان يوم الاحد، الذكرى الـ ٣١ لمعركة «كورى» التي سطرت فيها بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني ملحمة قل نظيرتها بمواجهة جيش النظام البائد، واسفرت عن استشهاد ٩ من البيشمركة روو بدمائهم الزكية ثرى الوطن.

وسجلت البيشمركة في مثل هذا اليوم قبل ٣١ عاما، ملحمة تأريخية، عقب انتفاضة شعبنا بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني وحنكة فقيد الامة الرئيس مام جلال الذي خطط وفق برنامج دقيق بدعم جماهير كردستان من اجل اسقاط قلاع الدكتاتورية لتندلع الانتفاضة في رانية وخلال مدة قصيرة تم تحرير جميع مدن وبلدات كردستان.

وفي ٧ نيسان ١٩٩١ قام جيش النظام البائد بقصف، مناطق صلاح الدين وجبل سفين بمحاولة لصد تقدم البيشمركة، الا ان قوات البيشمركة بقيادة الشهيد حسن كويستاني الذي اشرف بشكل مباشر على عمليات مضيق كورى كما اشرف المناضل كوسرت رسول حينها، على جبهة شقلاوة، لتتمكن البيشمركة وخلال اشتباكات عنيفة اندلعت في كورى واستمرت ٢٤ ساعة من دحر تقدم الجيش، ليجبر النظام البائد وبعد هزيمته في كورى على طلب المفاوضات مع الجبهة الكردستانية.

وقال البيشمركة العتيد ابراهم عمر كشاهد عيان لملحمة كورى لـPUKmedia: ان التصدي البطولي للبيشمركة اعاد الامل لشعب كردستان، موضحا، ان السيد كوسرت رسول علي اشرف على سير المعركة.

واضاف: ان الاشتباكات العنيفة في ملحمة كورى للبيشمركة اسفرت عن استشهاد ١١ عنصرا من البيشمركة، ٩ منهم من الاتحاد الوطني الكردستاني فيما الاثنان الاخران كانا من بيشمركة الحركة الاسلامية.

وبين، ان بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني كلفوا انذاك بحماية القسم العلوي من جبل كورى وكانت بيشمركة الحركة الاسلامية في كردستان اسفل منهم، مشيرا الى ان بيشمركة الحزب الديمقراطي تعرضت للهزيمة، ما دعا بيشمركة الحركة الاسلامية الى الانسحاب، الا ان المواضع التي كانت بيد الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان، تمكنا من المقاومة ولم يسمحا لجيش النظام بالتقدم، بل بادرا بالهجوم لتحرير الجبل وإلحاق هزيمة قاسية بالعدو.

PUKmedia

تنظيمات بغداد: شهداء منظمة الصقر الاحمر .. قناديل طريق الحرية

استذكر مكتب تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني، الاحد، شهداء الصقر الأحمر (هةلوى سور).

وقال المكتب في بيان:

تمر علينا اليوم الذكرى الرابعة والأربعون لاستشهاد ابطال منظمة الصقر الاحمر حيث تم اعدامهم على ايدي جلاوزة البعث الظالم الطاغي في ١٩٧٨/٤/١٠، خلال قيامهم بعمليات بطولية ضد النظام البائد ومن ضمنها عملية اغتيال المدعو عثمان محمد فائق احد رجالات السلطة الدموية آنذاك، وهم كل من الابطال: الشهيد الملازم جوامير المندلاوي والشهيد جمال سعيد ابراهيم ملكشاهي والشهيد عادل عبدالكريم الداودي والشهيد سلمان داود المندلاوي والشهيد سلام عبدالرزاق والشهيد شيرو عبدالقار وقدموا ارواحهم ثمناً للحرية التي ننعم بها اليوم، وصار لكل منهم حكاية يتناقلها الاجيال من الصمود والشجاعة التي قل نظيرها، وهي واحدة من عشرات المحطات التي سطرها مناضلي الاتحاد الوطني الكردستاني والتي صارت دروساً وعبر بان اصحاب المبادئ هم من يرسموا طريق مستقبل الاوطان ليستذكرها الاجيال ويحافظوا على ديمومتها.

في ذكرى هذا اليوم الاليم نستذكر بطولاتهم ومواقفهم الوطنية العظيمة بكل وفاء واعتزاز وتقدير ونقول لشهدائنا الابطال وعوائلهم الكريمة ان قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني وقيادة وكوادر المركز الخامس للاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد وأعضائه ومحبيه وجماهيره لم ولن ينسوا دماءكم الطاهرة وأرواحكم الزكية التي سلبتها حكومة البعث ونظامه الدموي ظلما وعدوانا، سنعمل جميعنا معا لتحقيق الامنيات والأهداف التي استشهدتم عليها وضحيتم بدمائكم من أجلها إلى حين تحقيق هذه الأهداف والامنيات، ولن نستكين او نتهاون لتحقيقها وسنبقى على العهد معكم والسير عل نهج فقيد الامة الخالد الذكر الرئيس مام جلال لروحه السلام، بضمان حياة حرة كريمة لشعبكم.

لكم منا ومن كل أحرار العالم الف تحية واحترام، وطوبى لكم ايها الخالدون في القلوب والضمائر».

مركز بغداد

للاتحاد الوطني الكردستاني

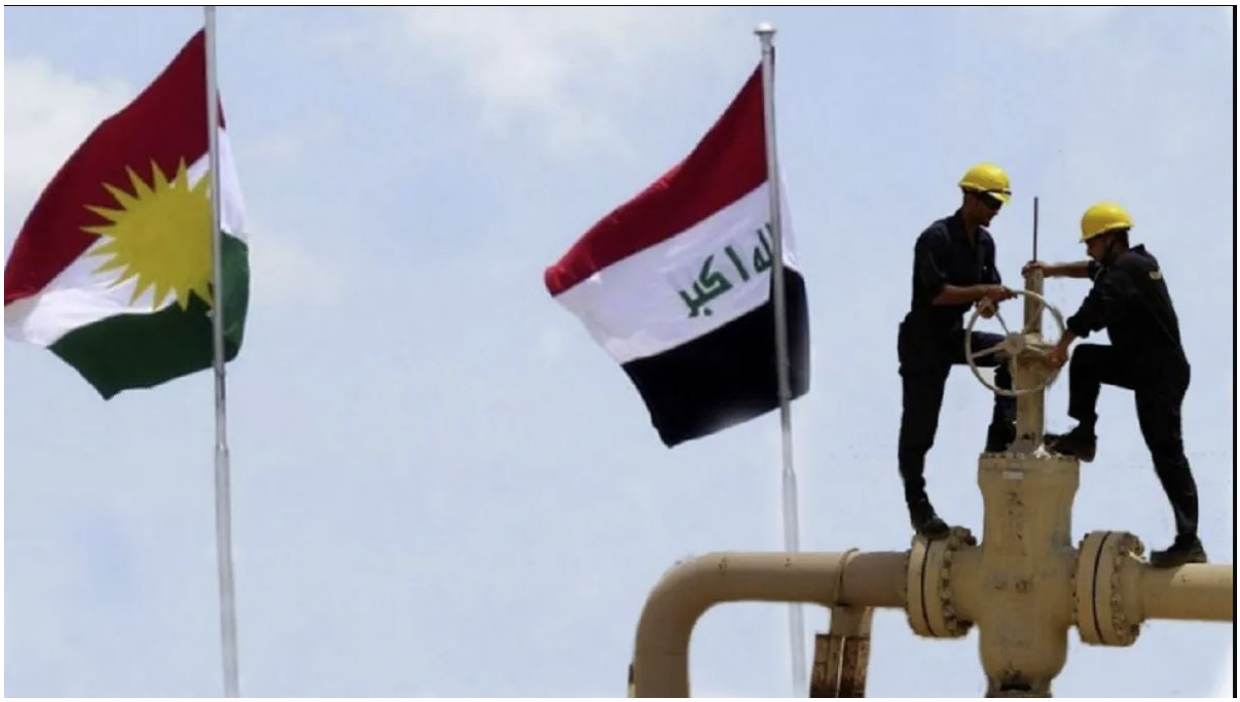

بغداد والإقليم.. مراجعة عقود النفط وتأسيس شركة جديدة

أكد وزير النفط أحسان عبدالجبار إسماعيل، الاثنين، أهمية مراجعة عقود إقليم كردستان وتأسيس شركة جديدة في أربيل.

ونقل المكتب الاعلامي لوزير النفط قوله خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وفد الاقليم خالد شواني في بيان، إن وزارته ملتزمة بالمبادئ الاساسية التي تم اقتراحها سابقاً من قبل وزارة النفط بخصوص إدارة الملف النفطي لإقليم كردستان".

وأضاف أن "المبادئ الاساسية تضمنت إرسال كافة العقود والاتفاقيات التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الدول والشركات النفطية، لغرض مراجعتها وتعديلها وتحسينها، فضلاً عن تحويل جهة تعاقدها من وزارة الثروات الطبيعية الى شركة نفطية تؤسس لهذا الغرض بموجب قرار من مجلس الوزراء ويكون مقرها في أربيل، تُمَلك للسلطة الاتحادية، وتُخول بإدارة مجمل النشاط النفطي بموجب صلاحيات ومعايير واصول يتم إعدادها وتقديرها من قبل شركة النفط الوطنية ووزارة النفط الاتحادية".

وأشار الى "تضمين الاساسيات أيضاً، فتح حساب ضمان مصرفي في احد المصارف العالمية لغرض إيداع كافة ايرادات بيع وتصدير النفط الخام، يُمَلك لوزارة المالية ويستخدم لتأمين مدفوعات لصالح الإقليم في حال تأخير إرسالها من وزارة المالية الاتحادية"، مؤكدا "حرص الوزارة على تطوير صناعة النفط والغاز في كافة انحاء العراق، وفق آليات ومعايير فنية ومهنية عالمية، والعمل على تعظيم الايرادات المالية وبما يدعم الاقتصاد الوطني".

وأكد وزير النفط "العمل المشترك لحل جميع الاشكاليات والتقليل وردم الفجوة التي خلفتها مشاكل السنوات الماضية، والانطلاق الى مرحلة جديدة من التعاون وبما يخدم الصالح العام، وأن وفد الاقليم

سيعود للتشاور مع حكومته، من أجل انطلاق جولة أخرى من الحوارات والنقاشات"، مشيداً بتفهم أعضاء وفد الاقليم للمواضيع التي تناولها في الاجتماع".

من جانبه قال رئيس وفد الاقليم خالد شواني، إن "الاجتماعات اتسمت بالصراحة، حيث تم الاتفاق على وضع آليات يمكن أن تشكل خطة عمل مستقبلية لمعالجة إشكالية النفط بكل مفاصلها بشكل جذري"، مؤكداً أن "قانون النفط والغاز هو الحل الامثل لازالة كافة المشاكل، وأن هذا الاجتماع يمثل بداية جيدة للتعاون بين وزارة النفط ووحكومة الاقليم".

ولفت البيان أن "الاجتماع حضره وكلاء الوزارة وعدد من المسؤولين واللجان المعنية في شركة النفط الوطنية والدوائر المعنية في مركز وزارة النفط"، مبينا أن "وفدالاقليم ضم عددا من المسؤولين في الحكومة ووزارة الثروات الطبيعية بضمنهم ثلاثة مسؤولين بدرجة وزير".

الى ذلك حذرت شركة تسويق النفط (سومو) شركات النفط العالمية من التعامل مع حكومة إقليم كردستان دون موافقة الحكومة الاتحادية، مؤكدة ان قرار المحكمة الاتحادية القاضي ببطلان العقود النفطية بين حكومة الاقليم والشركات يرتكز على حصر صلاحية انتاج وتطوير النفط والغاز في الاقليم بيد الحكومة الإتحادية.

وقالت الشركة في بيان لها انه وفي معرض اجابتها على اسئلة وكالة رويترز للانباء بشأن قرار المحكمة الاتحادية، إن وزارة النفط إتخذت «كافه الخطوات اللازمة لتطبيق قرار المحكمة الاتحادية في ١٥ شباط والقاضي بأن تكون ادارة حقول النفط و الغاز خاضعه لسلطة وزارة النفط الاتحادية وبالتعاون مع سلطات الاقليم بما ينسجم مع نص قرار المحكمة الاتحادية الذي قضى ببطلان قانون النفط والغاز للإقليم وبطلان جميع العقود التي ابرمها اقليم كردستان دون موافقة الحكومة الاتحادية ووزارة النفط العراقية مع إلزامها بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في الإقليم والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية للإقليم باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية وتمكينها من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره».

وأضافت الشركة في بيانها «ان قوة هذا القرار ترتكز على حصر صلاحية انتاج وتطوير حقول النفط والغاز في الاقليم وتسويق النفط بيد الحكومة الاتحادية. حيث ان موقف شركة تسويق النفط سومو يستند على احترام قرار المحكمة الاتحادية وهي الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بتسويق النفط العراقي».

وتابعت الشركة انها لطالما أكدت «موقفها الرسمي منذ البداية بتحذير الشركات التي تتعامل مع اقليم كردستان دون موافقه الحكومة المركزية و وزارة النفط واعتبار جميع الاتفاقات التي تبرمها مع الاقليم اتفاقات غير قانونية كونها مخالفة للدستور العراقي، وان وزارة النفط العراقية هي الجهة المخولة قانونيا ودستوريا بإدارة حقول النفط والغاز العراقية ومن ضمنها حقول الاقليم».

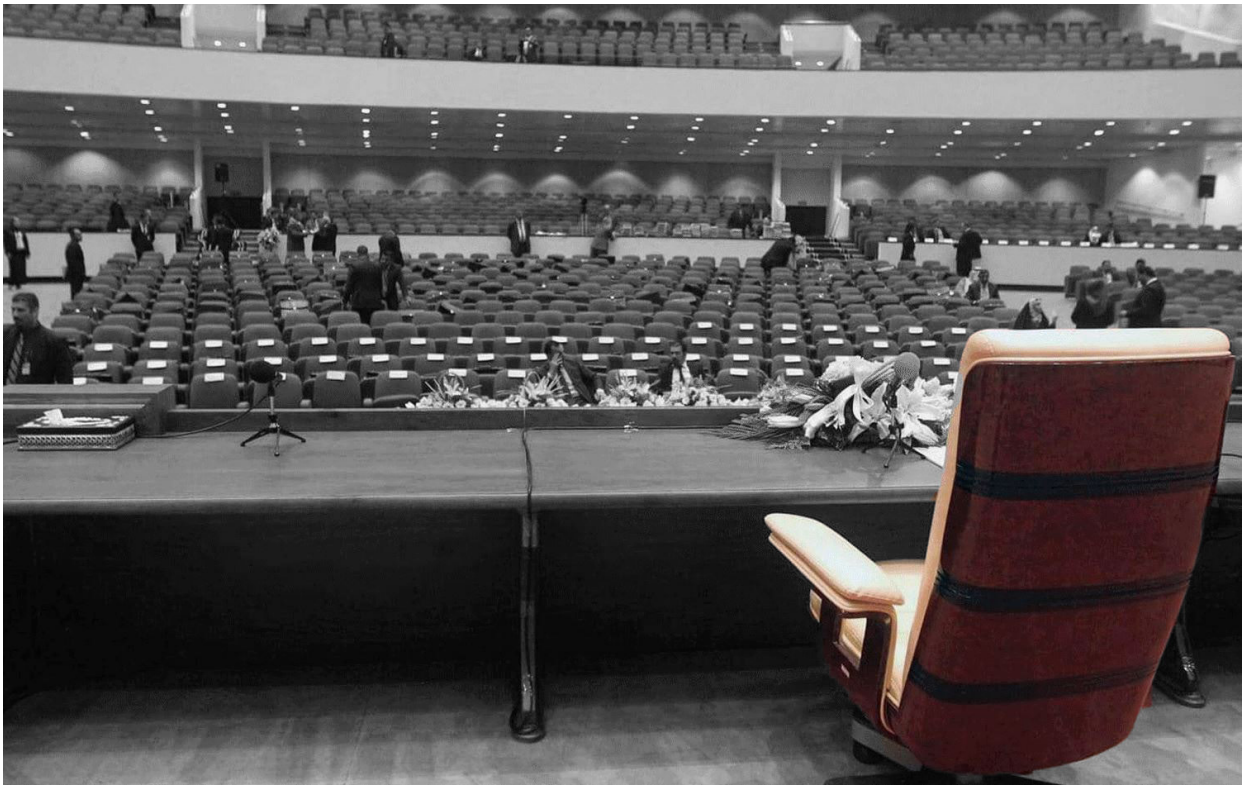

المشهد العراقي والانسداد السياسي بين «التوافق» و«التفرد»

مراقبون ومحللون: جهود الاتحاد الوطني تنطلق من مبدأ المسؤولية الوطنية

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

يقوم الاتحاد الوطني الكردستاني بجولات مكوكية لمعالجة الانسداد الحاصل في العملية السياسية وخاصة بعد فشل مجلس النواب في عقد جلساته بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، حيث اشاد مراقبون ومحللون سياسيون بهذه التحركات ووصفوها بالايجابية جداً.

يقول المحلل السياسي جمال الاسدي خلال تصريح خاص لـPUKmedia: ان التحركات التي يقوم بها الاتحاد الوطني الكردستاني هي خطوات ايجابية باتجاه معالجة الخلافات وايجاد منافذ للخروج من الانسداد السياسي الحاصل. واضاف: اذا استمر هذا الانسداد السياسي سيؤدي بالبلد الى مشاكل اكبر لذا فإن تحرك الاتحاد الوطني الكردستاني يصب في هذا الاتجاه لتجاوز الازمة السياسية الراهنة.

يقول المراقب السياسي واثق الجابري خلال تصريح خاص لـPUKmedia: ان خطوات الاتحاد الوطني الكردستاني وزيارته المستمرة الى بغداد والاجتماع مع الاطراف السياسية خطوة ايجابية باتجاه معالجة الخلافات. واضاف: ان تحركات الاتحاد الوطني تنطلق من مبدأ المسؤولية الوطنية لتصحيح مسار العملية السياسية ومعالجة الانسداد السياسي الحاصل في العراق.

يؤكد المحلل السياسي جمال الاسدي: ان حل الانسداد السياسي يبدأ من الاتحاد الوطني الكردستاني وهو الجزء

الاكبر من الحل، ومنذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الان هو الذي يرشح شخصيات لمنصب رئيس الجمهورية.

واضاف: لذا فإن الحل يمكن لدى الاتحاد الوطني الكردستاني، ومعالجة الانسداد السياسي تبدأ من الاتحاد الوطني الكردستاني.

ويقول المراقب السياسي واثق الجابري: ان تحركات الاتحاد الوطني كانت جيدة جدا لمنع تفرد بعض الاطراف بالقرار وتهميش بعض الاطراف السياسية الاخرى التي لها ثقلها وقوتها داخل العملية السياسية.

واضاف: ان جهود الاتحاد الوطني الكردستاني واجتماعاته في بغداد كانت جيدة وستنعكس بشكل ايجابي على العملية السياسية مستقبلاً.

قيادي في الاتحاد الوطني: لن نسمح لحزب ما أن يعين ممثلين عنا

هذا وقال القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، شالاو علي عسكري، الإثنين، إن زعيم الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني أبلغ بافل جلال طالباني بأنهم مصممون على تولي منصب رئاسة الجمهورية، ومستعدون للتحدث مع الاتحاد بشأن استحقاقاتهم بعد الحصول على المنصب.

وذكر عسكري في حديث لاعلام حزبه، أنه «بعد اجتماع بين مسعود بارزاني وبافل جلال طالباني بشأن مباحثات الحزبين حول منصب رئيس الجمهورية في شباط/فبراير، أصر بارزاني على أن المنصب يجب أن يكون للبارتي».

وكشف عسكري أن «بافل طالباني قال حينها إنه لا بأس أن تأخذ المنصب، ولكن ماذا عن البديل ومقابل ماذا سنتخلى عن المنصب؟»، فقال بارزاني: «بعد ذلك سنبحث الأمر».

واعتبر أن «هذا خداع للذات»، مضيفاً «تمكنا من كشف الفخ الذي تم إعداده لنا، ولن نسمح لحزب ما أن يعين ممثلين عنا».

مفتاح الخروج من الأزمات الدائرة في العراق

وفي هذا الصدد اشار عضو الاتحاد الوطني الكردستاني طارق جوهر، الى انه لا يمكن لأي حكومة ان تنجح اذا لم يكن هناك توافق شيعي – شيعي.

وقال جوهر لوكالة "ايرث نيوز" العراقية، انه "في ظل استمرار الانسداد السياسي وعدم التواصل بين القوى الرئيسية خصوصا في البيت الشيعي ومقاطعة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وابتعاده عن اي حوارات جدية لمدة ٤٠ يوم منذ بداية شهر رمضان ربما سيدفع بالاستمرار بالوضع الحالي في عدم التوصل الى حلول توافقية بالرغم من مبادرة الاطار التنسيقي ولكن الطرف المقابل اعلن مسبقا مقاطعته وعدم استعداده لأي حوار حتى بعد اربعين يوما.

وبيّن ان "كل طرف متمسك بمواقفه ولا يوجد هناك نوايا صادقة ومبادرات حقيقية من اجل تقريب وجهات النظر او التنازل عن سقف المطالب وهو ما ادى الى استمرار الانسداد السياسي وعدم الالتزام بالتوقيتات الدستورية كما ان كل الاطراف مسؤولة عن التجاوز على التوقيتات الدستورية وبدون استثناء.

واوضح جوهر ان "العملية السياسية بشكل عام لا يمكن التوقع بنجاحها دون توافق في البيت الشيعي، بما معناه اذا لم يكن هناك توافق بين الاطار والتيار على من سيكون الكتلة الاكثر عددا في البرلمان ومن اي طرف سيكون المرشح لتشكيل الحكومة فأن العمل السياسي" مبينا ان "اساس العملية لا يتوقف على عدم التوافق الكردي – الكردي على

منصب رئيس الجمهورية لان هناك اكثر من مرشح بحوالي ٣٠ الى ٤٠ مرشحا.

واستدرك جوهر حديثه قائلا "فيما يتعلق بالبيت الكردي ما زال في فلا توجد حوارات جدية بين الاتحاد والديمقراطي ولا حتى بين الاحزاب الاخرى، حيث ان الكل متمسك بمواقفه بالرغم من أننا اكدنا لمرات عديدة بأن باب الحوار مفتوح مع الجانب الآخر.

«تصدع التحالف الثلاثي سيبعد بارزاني من منصب رئاسة الجمهورية»

وأكد باحث في الشأن السياسي، ان " الخلاف حول السلطة داخل مجلس النواب بين الرئيس ونائبه ستنعكس سلباً على شكل التحالف بين الكتلة الصدرية وتحالف السيادة، خصوصا مع انسحاب بعض النواب السنة وانضمامهم الى الاطار التنسيقي".

وقال صباح الطائي في تصريح صحفي، إن «التصدع داخل التحالف الثلاثي والخلاف بين الحلبوسي والزاملي سيجرد بارزاني من حلم الحصول على رئاسة الجمهورية، لافتا الى ان تحقيق الثلثين من قبل التحالف الثلاثي اصبح من المستحيل".

واضاف ان "تصدع التحالف الثلاثي لن يؤثر على الاستحقاق المكوناتي من حيث المناصب فيما يتعلق برئاسة البرلمان وكذلك الوزراء، الا انها ستبعد مسعود بارزاني من منصب رئاسة الجمهورية".

ولفت الى أن "حزب بارزاني لن يكون الى جانب الاطار التنسيقي حتى مع تصدع التحالف الثلاثي، في ظل وجود الاتحاد الوطني الذي اختلف معه كثيرا حول منصب الرئاسة، وبالتالي فأن المنصب لم يعد في متناول اليد مع تصدع التحالف المذكور".

الإطار يشكل لجنة خماسية لمعالجة الانسداد السياسي .

في هذه الأثناء، كشف مصدر مطلع عن تشكيل لجنة خماسية لحل الانسداد السياسي.

وقال المصدر إن "لجنة خماسية شكلت لإطلاق مبادرة حل الانسداد السياسي التي تقدم بها الاطار الى القوى السياسية". وأضاف أن "اللجنة ستناقش رؤية بناء الدولة والبرنامج الحكومي بغض النظر عن الاسماء".

وتابع المصدر أن "اطرافاً سياسية رحبت بالمبادرة التي اطلقها الاطار التنسيقي وارسلت ممثلين لها في اللجنة".

وكشف عن ان "اطراف اللجنة الخماسية هم: الاتحاد الوطني، تحالف عزم، الاطار التنسيقي، المستقلون، حركة بابليون".

وزير الخارجية والحكيم يبحثان حالة الانسداد ومواقف الأحزاب

الى ذلك، بحث وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، مع رئيس تيار الحكمة، عمار الحكيم، عمليّة تشكيل الحكومة الجديدة، ومواقف الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة.

جاء ذلك خلال استقبال، وزير الخارجية، رئيس تيار الحكمة، الأحد (١٠ نيسان ٢٠٢٢).

وبحسب بيان وزارة الخارجية العراقية، جرى خلال اللقاء الوضع السياسيّ في البلاد وحالة الانسداد التي تمر بها عمليّة تشكيل الحكومة الجديدة، في الوقت نفسه أشار الحكيم إلى مشروعه المطروح للخروج من الأزمة.

كما بحثا خلال اللقاء عدداً من جوانب الأزمة ومواقف الأحزاب والتيارات السياسيّة المختلفة، والتحديات التي تواجه البلاد.

بدوره أشار وزير الخارجية إلى الوضع الإقليميّ، وإلى ما خلصت له زيارة وزراء مجموعة الإتصال للجامعة العربية إلى موسكو ووارشو، بهدف إجراء الحوارات مع وزيريّ خارجية روسيا الاتحادية وأوكرانيا حول الحرب الدائرة والصراع الغربي-الروسي، كما وتطرق إلى المباحثات التي أجريت بين دول الخمس +(١) حول المشروع النوويّ الإيرانيّ، وكيفية معالجة بعض الأمور الخلافية والتي لا تتعلق بالمشروع المذكور مُباشرةً.

الحكيم: المبادرة التي أطلقناها قادرة على إنهاء حالة الإنسداد السياسي

وقد أكد زعيم تيار الحكمة السيد عمار الحكيم، الاحد، ان المبادرة التي أطلقناها قادرة على إنهاء حالة الإنسداد السياسي الحالي إذا ما تم التعاطي معها بإيجابية.

وقال الحكيم في بيان «التقينا صباح اليوم السفير الكندي الجديد في بغداد غريغوري غاليغن، حيث تبادلنا وجهات النظر حول تطورات الشأن السياسي في العراق والمنطقة، وبحثنا سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وكندا بما يخدم مصالح البلدين».

واضاف الحكيم ان «العراق منفتح على الجميع ويسعى لإقامة أفضل العلاقات على وفق المصالح المشتركة واحترام سيادته»، داعيا «الجميع إلى التعامل مع العراق على وفق هذا المبدأ». واشار الى طبيعة المتغيرات التي عاشها العراق»، مبينا أن «الإنتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لم يكن سهلا وما زال العراق يدفع ضريبته».

وتابع أن « المبادرة التي أطلقناها قادرة على إنهاء حالة الإنسداد السياسي الحالي إذا ما تم التعاطي معها بإيجابية».

الإطار: نتوقع انفراجة قبل نهاية رمضان

هذا وتوقع الإطار التنسيقي، الإثنين، حصول انفراجة في الوضع السياسي الراهن قبل نهاية شهر رمضان الجاري، فيما تحدث عن مسار حواراته مع التيار الصدري.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون جاسم عطوان الموسوي في تصريح لـ(الصباح)، إن «المفاوضات تجري وفق مبدأ انطلق به الإطار التنسيقي، بعد إصرار تحالف الثبات الوطني (الإطار وحلفائه) الانفتاح على باقي الكتل ودعوتهم إلى طاولة حوار موحدة لمناقشة الأزمة بجدية»، مبيناً «نتوقع انفراجة قبل نهاية شهر رمضان الجاري».

من جهته ذكر النائب عن تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي رفيق الصالحي، وفق الصحيفة، أن «ما يروج له الإعلام بالانسداد السياسي هو من بين محاولات لي الأذرع في محاولة للضغط على الأطراف السياسية لانتزاع تصريحات لما يجري من تفاهمات حول تشكيل الحكومة».

وأكد الصالحي أن «اللقاءات مستمرة بين الإطار التنسيقي يسير والتيار الصدري وستنضج حلا بالعملية السياسية إلى بر الأمان بوجود القيادات الوطنية الموجودة في الكتل السياسية المتحالفة مع الطرفين». وأضاف أن «العملية السياسية ستستقيم بعد أن تبدأ التحالفات بالوضوح وتشكيل الكتلة الأكبر وبعدها انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتشكيل الحكومة».

مبادرات لحل الأزمة السياسية

من جهتها، قالت النائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني، سروه محمد رشيد، في حديث لـ"الزوراء": ان المحكمة الاتحادية ذكرت في قرارها الاخير بأن يبقى رئيسا الجمهورية والوزراء بمنصبيهما لحين تسمية رئيس جمهورية جديدة وحكومة جديدة، ما يعني ان البلد لن يدخل في فراغ دستوري لحين حسم الرئاستين. مؤكدة انه حتى الآن لا توجد اي

اتفاقات سياسية سواء داخل البيت الشيعي او البيت الكردي. لافتة الى: ان هناك مبادرات طرحت ومنها مبادرة الاطار التنسيقي ويمكن ان تضع حدا للازمة السياسية.

واشارت الى: ان البيت الكردي حتى الآن لا يوجد اي اتفاقات فيه بشأن منصب رئيس الجمهورية، ومتى ما وصل البيت الشيعي الى اتفاق يمكن للبيت الكردي ان يتوصل لاتفاق بشأن منصب رئيس الجمهورية. مرجحة حسم الامور والقضايا ما بعد عيد الفطر المبارك لكون شهر رمضان هو شهر الصيام ومن الصعوبة ان تحصل فيه اتفاقات، وشددت على القوى الشيعية والكردية ان تتوصل لاتفاق من اجل مصلحة الشعب.

نائب: لم يتحقق أي تقدم في المحادثات للخروج من حالة الانسداد السياسي

بدوره كشف نائب من الإطار التنسيقي عن عدم تحقيق أي تقدم حتى الآن في مفاوضات الإطار التنسيقي مع الأطراف الأخرى بغية الخروج من حالة الانسداد في العملية السياسية بالعراق.

وصرح عضو مجلس النواب العراقي عن الإطار التنسيقي، همام التميمي، لشبكة روداو الإعلامية، بأنه تم الاتصال بأغلب الأطراف، لكن لم يتحقق تقدم يذكر باتجاه إنهاء حالة الانسداد في العملية السياسية.

وأضاف همام التميمي: «نريد التوصل إلى توافق مع جميع الأطراف، ولن تتعطل الأعمال بسبب طرف واحد. قلنا سابقاً إننا لن ندخل الحكومة بدون التيار الصدري. كانت هناك اجتماعات سابقة بيننا والاجتماع من جديد ليس مستحيلاً».

«لا رغبة للكتل السياسية بإعادة الانتخابات باستثناء الصدريين»

ورأى عضو الاطار التنسيقي، عائد الهلالي، أن الكتل السياسية لا رغبة لها باعادة الانتخابات، مستثنياً التيار الصدري، الذي «قد يرغب باعادة الانتخابات».

وقال الهلالي لشبكة روداو الاعلامية ان «قضية المفاوضات بين الاطراف السياسية ليست بالمستوى الذي يتمناه الجميع، وأن المبادرة التي طرحها زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم هي تتمة لمبادرة الاطار التنسيقي، وهي عملية تنضيج للمبادرة حتى تطلق بشكل كامل».

بشأن اجتماعات الاطار التنسيقي مع باقي الاطراف الكردية، نوه الهلالي الى انه «حدث لقاء بين الاطار التنسيقي والاتحاد الوطني الكردستاني، واصبحت الاجتماعات دورية تقريباً»، موضحا ان «قنوات الاتحاد الوطني الكردستاني هي التي ستنفتح على الديمقراطي الكردستاني».

أما بخصوص السيناريوهات المطروحة في حال عدم التوصل الى اتفاق بين الاطراف السياسية، فذكر الهلالي ان من بينها هي «حل مجلس النواب العراقي»، موضحاً: «لا اعتقد ان الكتل السياسية لديها رغبة في اعادة الانتخابات، ولربما يرغب الصدريون في اعادة الانتخابات، لأنها عملية ليست سهلة».

وحول مجيء وفد من حكومة اقليم كردستان الى العاصمة الاتحادية بغداد، رجّح عضو الاطار التنسيقي أن «لا تتحقق نتائج تترتب على هذا الموضوع»، عازياً ذلك الى انه «لطالما حدثت اجتماعات كثيرة في الفترة الماضية»، مؤكداً «الحاجة الى عملية تعديل للدستور العراقي، لتأسيس شراكة حقيقية بين الاقليم والمركز، وهو من الممكن العمل عليه مستقبلاً».

عضو بالديمقراطي: الانسداد بالبيت الكردي لازال مستمراً

من جانبه رأى عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني وفاء محمد، أن تحالف «انقاذ وطن» مازال مصراً على تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية، مشيرا الى ان «الانسداد السياسي» داخل البيت الكردي لازال مستمراً، ولا يرضى أي طرف بالتنازل عن مرشحه لرئاسة الجمهورية.

وقال محمد لشبكة روداو الاعلامية، ان «المبادرات السياسية زادت في الاونة الاخيرة، لكنها تسير في حلقة واحدة، بعكس ما يطلبه تحالف انقاذ وطن»، منوها الى ان «تحالف انقاذ وطن، لازال مصراً على تشكيل حكومة الاغلبية الوطنية المكونة من القوى السياسية الفائزة بالانتخابات، من المكونات الكردية والشيعية والسنية».

محمد، أوضح ان «هذه المبادرات إن لم تكن ضمن الأسس الأولية لتحالف انقاذ وطن، فهي لا تعتبر مبادرات»، مبيناً أن «المبادرة تكون اما بها تنازل او قبول للمقترحات المقدمة من التيار الصدري للاطار التنسيقي او من البيت الكردي المتمثل من الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الاتحاد الوطني الكردستاني».

بشأن المفاوضات بين الاطراف السياسية، ذكر محمد ان «هنالك اتصالات هاتفية بين الاطار التنسيقي وباقي الاطراف السياسية، ومنها الكرد، لكن كحوار ساخن ومفاوضات فلم تحصل».

أما بخصوص التفاوض داخل «البيت الكردي» بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، فاشار محمد الى ان «الانسداد في البيت الكردي مازال موجوداً، والاتصالات جداً ضعيفة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ولا توجد مفاوضات او حوارات بينهما»، مؤكداً أنه «لا يوجد تنازل من أي طرف بشأن المرشحين لرئاسة الجمهورية».

دعوة لحسم الاحتقان السياسي

ودعا النائب عن تحالف عزم محمود حسين القيسي، الأحد، لإعادة الانتخابات لحسم الاحتقان السياسي الذي وصل لمراحل حرجة.

وقال القيسي في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي بموقع تويتر: إننا «نتعامل جدياً مع أطروحة إعادة الانتخابات، فالاحتقان السياسي قد وصل لمراحل حرجة، ينبغي معها العودة للجمهور لحسم الأوزان السياسية للمرشحين، بعد إدراك المواطن ولأول مرة أن صوته الانتخابي هو من يحسم فوز المرشح بالبرلمان». وأضاف، أن «المقعد النيابي الذي لا يخدم ناخبيه لا قيمة له أبداً».

مبادرة الاطار تشمل الجميع بمن فيهم الكتلة الصدرية

عضو ائتلاف دولة القانون وائل الركابي، أكد الاحد، ان الاطار التنسيقي تقدم بمبادرة من اجل الخروج من الانسداد السياسي الراهن.

وقال الركابي في تصريح صحفي تابعه المسرى،" إن المبادرة ستطرح على جميع القوى السياسية لغرض حلحلة الامور". واضاف "ان مبادرة الاطار التنسيقي الشيعي، تسلم الى جميع القوى السياسية عن طريق وفود من داخل الاطار بهدف الخروج من الازمة الراهنة وتكوين الكتلة الاكبر، لافتا الى أن المبادرة تشمل الجميع بما فيهم الكتلة الصدرية."

ولفت الركابي الى أن " المبادرة تسلم الى باقي القوى عن طريق وفود من الاطار تذهب الى باقي الكتل، فضلا عن اجراء الحوارات حول ابرز الفقرات والنقاط الواردة في المبادرة بحيث يتم الرد عليها في نفس الوقت او خلال مدة محددة".

«الأغلبية ستعيد الدكتاتورية بشكل مقنع»

من جانبه أكد الباحث في الشأن السياسي غازي اللامي ان جميع الاحتمالات مفتوحة في المشهد السياسي العراقي اليوم، مشددا على ان جميع القوى السياسية تتحمل مسؤولية حالة الانسداد السياسي في البلد.

وقال غازي اللامي خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث على شاشة المسرى، ان "المشهد السياسي تشوبه الضبابية وهناك الكثير من التقاطعات وهذا الانسداد لم يأت من فراغ إنما أتى من ارادات سياسية خلقت هذا الوضع غير المستقر والمحتقن بين جميع القوى السياسية"، مضيفا بأن "اليوم جميع الاحتمالات مفتوحة في المشهد السياسي العراقي فاليوم قد تكون هناك حكومة إنقاذ او نذهب الى انتخابات جديدة"

وعن اطلاق المبادرات ودورها في حلحلة الازمة، شدد اللامي على انه في حال كانت النيات صادقة فإن على الجانبين التحلي بحسن النوايا وهناك اليوم مبادرات مهمة من الاطار التنسيقي ومن السيد عمار الحكيم لكن الجميع يأخذها بسوء نية وذلك ناجم عن فقدان الثقة التي أصبح من الصعب جدا ترميمها وهناك قوى لا تريد التفاعل مع هذه المبادرات وهنا تكمن المشكلة، مشددا على ان الثقة مفقودة بين الكتل السياسية وان كانت النوايا سيئة فمن الصعوبة ان يصدقك الطرف الآخر ويأخذها ببرود ولذلك تذهب هذه المبادرات ادراج الرياح.

واضاف اللامي ان مبدأ المعارضة في العملية السياسية لايزال مغيبا، مشيرا الى ان الجميع يريد المشاركة في الحكومة وان لا تتجه الى المعارضة، لافتا الى ان العناد السياسي يذهب بنا الى الكثير من التقاطعات وربما حتى التصادم ويخلق اجواء غير مستقرة، ويفترض ان تكون هذه الحقيقة واضحة امام القادة السياسيين، مشددا على ان القوى السياسية لا تعمل وفق مبدأ الإيثار والتضحية.

وتابع اللامي ان هناك غياب للمصلحة الوطنية في الفكر السياسي العراقي، مشيرا الى انه لا يوجد اي برنامج وطني صادق من جميع الكتل السياسية، مشددا على ان ما يجري على الساحة مناكفات سياسية ووصل الى حد كسر العظم، مضيفا بأن الانسداد السياسي تتحمل مسؤوليته جميع الكتل السياسية والكرة الآن في ملعب جميع الاطراف وعليها ان تبحث عن مخرجات والا سنذهب الى واقع مؤلم وقد لا يسر القوى السياسية التي تنتظر الفرج من خلال التغريدات والمنشورات الفيسبوكية وهذا لا يخدم لتجاوز الازمة.

وفيما يتعلق بطرح تشكيل حكومة أغلبية قال اللامي ان الأغلبية تحتاج الى مقومات واسس وبرنامج قبل الانتخابات وليس بعد اجراء الانتخابات ومن غير الممكن التحول من الحكومة التوافقية الى الاغلبية وتحقيق ذلك صعب، فضلا عن ان هناك طرف يريد ان يكون أغلبية مطلقة وهذا غير ممكن لان هناك شراكة وتوافقات.

وشدد اللامي على انه من الخطأ جدا في المشهد السياسي ان يبحث طرف عن أغلبية مطلقة في السلطات الثلاث، مشددا على ان الزحف على اللجان النيابية ومفاصل البرلمان والدولة بحجة الأغلبية سيعيد الدكتاتورية بشكل مقنع وديمقراطي.

محمد عبد الجبار الشبوط:

الاصـل والفــرع

الخلاف الحالي بين الطرفين الشيعيين حول الحكومة لا يتم في إطار حضاري. فسواء قلنا بحكومة الاغلبية ام حكومة التوافقية فان الامر يدور فقط حول احدى مفردات الدولة.

والدولة امر واسع لم يتم الاتفاق على نموذجه بين الطرفين الشيعيين المتخاصمين، وكلاهما لا يملكان رؤية حول بناء الدولة الحضارية الحديثة. فلا الوثائق المكتوبة ولا التصرفات اليومية توحي بانهما يحملان هذه الرؤية والايمان بها.

ولا جدوى من الحديث عن «الحكومة» قبل اتمام الحديث عن «الدولة»، وهو حديث لم يبدأ بعد.

حكومة الاغلبية تشكل في دولة مواطنة، وحكومة

التوافقية تشكل في دولة مكونات، وسواء اختار الناس الصيغة الاولى ام الثانية فان ايا منهما يمكن ان تكون دولة حضارية حديثة، او قد تكون دولة سلطانية تقليدية. والامر غير محسوم بين الطرفين لانه غير مطروح للنقاش بينهما.

الطرفان الشيعيان المتنافسان ضيعا بوصلة الدولة. فلا الداعين الى حكومة الاغلبية يفهمون دولة المواطنة حق الفهم، ولا الداعين الى التوافقية يفهمون دولة المكونات حق الفهم.

لنأخذ اليابان نموذجا للدولة الاولى، وسويسرا نموذجا للدولة الثانية لنكتشف ان الحياة السياسية في العراق ليس فيها شبه من الحياة السياسية في اليابان او سويسرا.

الدولة الحضارية الحديثة تقوم على اساس منظومة قيم حضارية عليا تشكل مؤشرات السلوك بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة في مختلف المجالات وبخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها. كما تقوم على عدة ركائز تأسيسية هي: المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات والعلم الحديث. وبالنظر الى طروحات وممارسات الطرفين الشيعيين سوف نجد انهما بعيدان فكرا وممارسةً عن هذا التصور الموجز للدولة الحضارية الحديثة.

ان لدولة المواطنة اشتراطات معينة، ولدولة المكونات اشتراطات اخرى خاصة بها، ولكي يكون اي من النموذجين حضاريا وحديثا يجب توفير اشتراطات الدولة الحضارية الحديثة. ولكن الطرفين الشيعيين لم يوفرا، كل في مجاله، الاشتراطات الخاصة بنموذجه للحكومة، اي الاغلبية او التوافقية، ولا الاشتراطات المتعلقة بالدولة الحضارية الحديثة، فجاءت طروحاتهما وممارساتهما خليطا هجينا، او كما أطلق عليه السيد مقتدى الصدر، «خلطة العطار»، وهي خلطة غير منتجة في اي مجال اعتمدت.

دولة المواطنة المنتجة لحكومة الاغلبية تتطلب نظاما سياسيا قائما على اساس الانتماء الى الوطن، وليس الانتماء الى الطائفة او القومية، وهذا ما يشكل الحد الادنى من الاجماع الوطني او الهوية الوطنية. وهذا غير متوفر حاليا، فالاطراف الداعية الى حكومة الاغلبية أطراف طائفية وقومية محصورة (شيعة، سنة، كرد) وليست منفتحة تنظيميا على المواطنين بغض النظر عن الانتماء الطائفي او العرقي.

كما انه غير متوفر لدى الطرف الداعي الى التوافقية لان المعادلة المكوناتية مختلة الى درجة كبيرة، ولا يمكننا ان تنتج حكومة توافقية على غرار نظرية ارندت ليبهارت منظر التوافقية الاول.

> **حكومة الاغلبية تشكل في دولة مواطنة، وحكومة التوافقية تشكل في دولة مكونات**

هذا يعني ان الصراع بين الطرفين الشيعيين لا يمت بصلة الى فكرة بناء الدولة نفسها، لان الفكرة غائبة عن فكر وممارسات الطرفين معا.

ولو كان النقاش دائرا حول الدولة نفسها، بأفق الوصول الى فكرة الدولة الحضارية الحديثة، لامكن اتفاقهما على هذه الاطروحة، بشرط توفر النوايا الحسنة والقدرة على الفهم.

ولو تم ذلك لامكن التوصل الى اتفاق بينهما حول مسألة تشكيل الحكومة، لان الاتفاق حول الاصل يجعل من السهل الاتفاق على الفرع. والاصل هو الدولة والفرع هو الحكومة.

لكن هذا الامر غير متوفر بسبب نقص الفهم وسطحيته بغض النظر عن النوايا. لذلك فان الخوض في الصراع الحالي حول الفرع (اي نوعية الحكومة) غير منتج ومضيعة للوقت والجهد، ما لم يتم الاتفاق الجماعي حول الاصل (اي الدولة).

* شبكة النبأ المعلوماتية.

* رەنگین عبدالله

دولة التغريدات

في الفلسفة الاغريقية القديمة تعتبر نظرية (ارسطو طاليس) لتقييم القائد، الافضل مقارنة ببقية فلاسفة العصر القديم.

يربط ارسطو إبراز شخصية الى مستوى القيادة وتعلم فن الحكم بمدى ادراكه لفن الانصياع والالتزام, وتعرف النظرية نفسها بصياغة اخرى في مقدمة كتاب (الأمير) لـ(ميكيافيللي) من حيث معيار قوة الدولة وسلوك القادة وكيفية اقناع الجماهير وفي كثير من الاحيان التزام المجتمع واستجابته.

إن التساؤل والاستفسار حول عملية الانصياع والالتزام يصل بنا الى فهم حقيقة من يستمع لمن؟ أو من يطيع من؟

في الحقيقة أن السياسي كي يبقى في القمة ويحافظ على ثقة الجماهير عليه ان يكون منصاعا للجماهير والجغرافيا والمصالح وأخلاقيات الحوكمة، أما إبراز فاعل نرجسي متلهف لنفسه، فيؤدي الى حالة انارکية (اللاسلطوية- الفوضوية) «ايديولوجيا سياسية تعد الدولة غير ضرورية وغير مرغوب فيها ومؤذية» مليئة بالتناقضات والتصادمات ومشحونة بالحقد والتحامل وبالتالي لتفرض الفاشية نفسها على المرحلة بأسلوب مخادع.

إن العملية السياسية وخطوات الاتفاق على التشكيلة الحكومية الجديدة بحاجة أكثر من أي وقت مضى الى القيادة الحكيمة والنخبة المعتدلة للتعامل المسؤول والعقلاني مع المعادلات الجديدة ما بعد الانتخابات، ولابد من الإقرار بان مسؤوليات القوى الفائزة لا تقتصر فقط على السعي من أجل التشكيلة الحكومية الجديدة بل عليها الاستجابة لرغبة الجماهير في رأب الصدع الذي برز عقب الانتخابات، ولكن بخلاف هذه المسؤوليات فإن قوى عراقية فائزة وبعيدا عن أسس التوافق والتفاهم والشراكة تريد عبر ممارسة الإقصاء والتهميش وإلغاء الآخر، تعكير مسارات المرحلة القادمة للعملية السياسية، وفي هذاالمخطط نجد ان التحالف الثلاثي (الصدر, بارزاني, الحلبوسي)، يعمل جاهدا اكثر من البقية على زهو النصر وغرور الفوز.

إن صراعات اكمال النصاب خلال الاسابيع الماضية لم تكن فقط معركة فرض ارادات الكتل الفائزة لضمان

فوز مرشحهم لرئاسة الجمهورية، كما تسنى لهم ذلك في انتخاب رئيس مجلس النواب, بل هي ستراتيجية بعيدة المدى وذات خطورة حتمية للسيطرة على مقدرات وثروات العراق ومساره السياسي وإقصاء بقية القوى السياسية، وتعتبر هذه الستراتيجية مغايرة لفلسفة الحوكمة الرشيدة والمصلحة العامة والاسس الديمقراطية والتوافق الوطني التي تعتبر مسألة دستورية وعرفا سياسيا رزينا تتفق الاغلبية على صونه منذ عملية تحرير العراق.

إن المجازفة بهذا العرف والاسس الدستورية تعرض العراق لمرحلة عصيبة ومشاكل وخرق السيادة الوطنية لا تقل خطورة عن بقية الانقلابات التي شهدها العراق.

ان مقتدى الصدر وعبر تغريدته الاخيرة بعنوان اعطاء الفرصة للاخرين، يظهر نفسه وحركته السياسية في شكل اللامبالاة والنأي عن تشكيل الحكومة، إذ من الناحية الجوهرية يظهر نفسه كأنه استطاع حل العقد المستعصية واعطى فرصة للاخرين من اجل حكومة اغلبية وطنية ولكن في المضمون تمثل التغريدة ديمومة التعنت والرؤى المغايرة لفرض الارادات على العراق الجديد، فالمفردات المستخدمة في التغريدة كمثال (المعطل) نوع من اتهام الاخرين.

وفي نفس الوقت فإن التخلي عن الحوارات والمفاوضات لمدة اكثر من شهر له معان عديدة، من جهة يضفي طابعا دينيا على مسار الخلافات حيث يطرح نفسه كمصلح ديني يعطي الشهر المبارك كفرصة لبقية القوى، وغير ذلك يعرف نفسه كأنه اكثر من قيادي وسياسي وهذا النوع من التغريدات سمة أو خاصية معروف بها المراجع العظام ومن جهة اخرى يمكن اعتبار التغريدة قنبلة موقوتة، فمن المؤكد ان مقاطعة تحالفه لاتمام النصاب يبقي على الانسداد السياسي.

قد يظهر التغريدة في البداية كخارطة طريق للحل في حين انها لم تقف على المفاصل الاساسية للمشكلة التي تتلخص في مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، مما ادا الى تعطيل العملية السياسية، بل يتحدث مباشرة حول موضوع تحديد رئيس الوزراء وهذه بمثابة إلقاء الكرة في ملعب المقاطعين، حيث من خلال تفتيتهم يحقق هدفه بعد هذه الفرصة لشهر واحد.

إن اعادة العراق الى حكم الاغلبية تحت يافطة الديمقراطية وتداول السلطات تجربة بالية لا تقبل بها المجتمعات التي تمر بمراحل الانتقال نحو الديمقراطية، اضافة الى ذلك ان المجتمع الدولي وكذلك النظام العالمي يرفضان اعادة العراق الى حكم التفرد السياسي .

لذلك فإن الوقوف بحزم وعبر السبل الديمقراطية على المستوى الشعبي والسياسي واجب ومسؤولية اخلاقية ومصيرية، فالشعوب العراقية على مدى التاريخ دفعت اثمانا باهظة لاسقاط وإجهاض تلك الافكار المتطرفة التي ومن خلال سطوة الاغلبية وتحريك مشاعر الشعب، تبغي جعل العراق بمثابة سجن كبير.

> **“السياسي كي يبقى في القمة عليه ان يكون منصاعا للجماهير وأخلاقيات الحوكمة”**

في المرحلة الاولى استطاعت الجهود السياسية والدبلوماسية لجبهة المقاطعة، ان تتصدى لمحاولات هذا النمط من حكم الاغلبية، ولكن الخطر لايزال ماثلا ويجب ان نتصدى له.

من المبكر بناء الامل على تغريدة «مقتدى الصدر»، لان طبيعته السايكولوجية وخلفيته في سرعة تقلب المواقف لايبشر بانه من صميم الحرص على استقرار العراق او انه قرر العودة (وفق نظرية ارسطو) الى الانصياع للارض والشعب ومصالحهما، بل نوع آخر من ورقة الضغط على خصومه لإذعانهم وفرض إرادته.

ان ابتعاد ومقاطعة حركته السياسية في المرحلة الحالية مؤشر على ما يبغي فرضه ويجعل «المقاطعة والتعطيل» عنوانا للمرحلة القادمة.

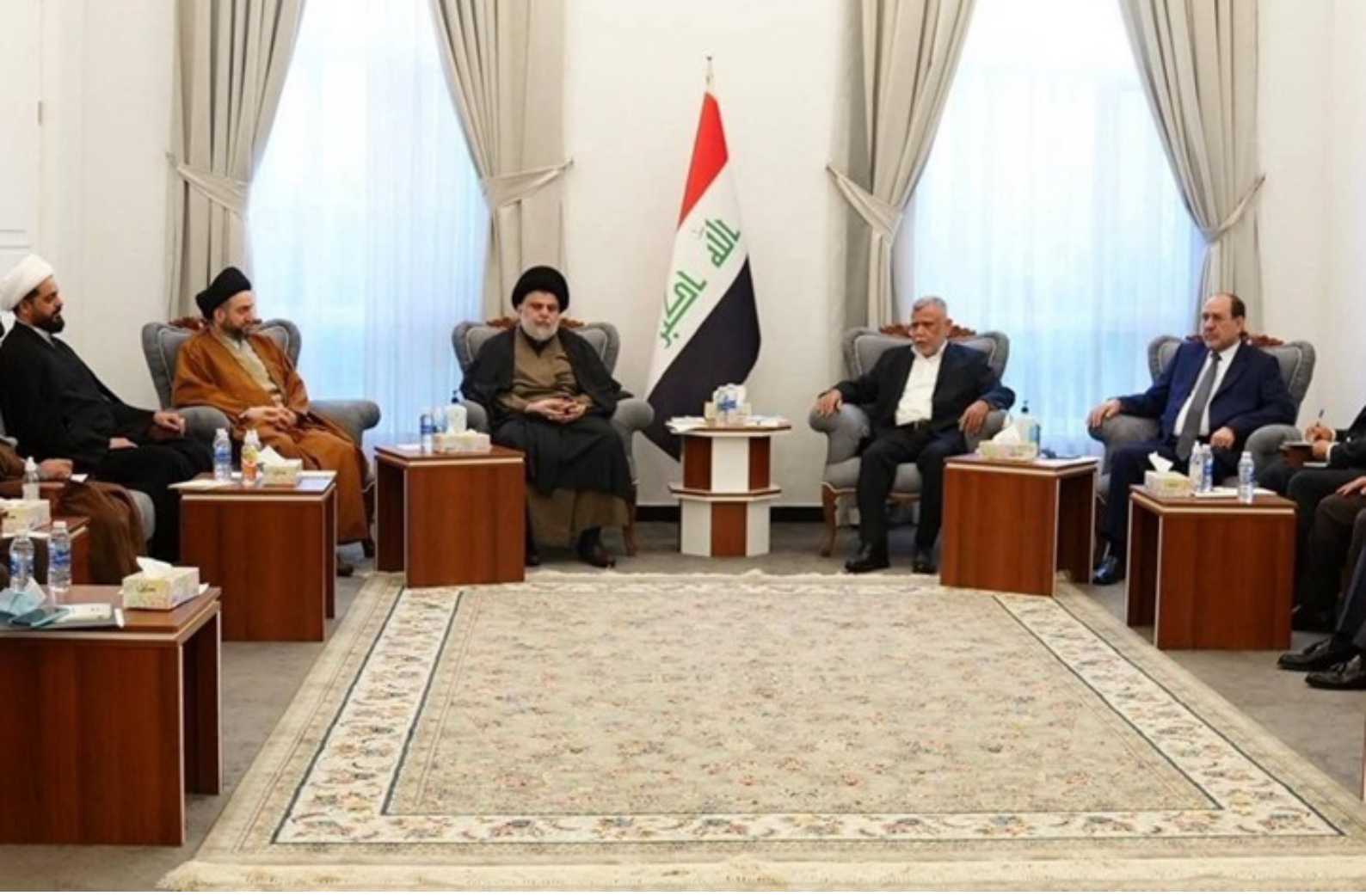

عادل الجبوري:

المشهد العراقي..
إما الانسداد أو التوافق الهش

مرت أكثر من خمسة شهور على إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق، ومازالت الخلافات والتقاطعات بين الفرقاء السياسيين تلقي بظلالها الثقيلة على عموم المشهد العام في البلاد، بحيث باتت آفاق الانفراج والحل الحقيقي بعيدة إلى حد كبير عن متناول اليد، وبينما كان مأمولا ومتوقعا أن يصار إلى معالجة الإشكاليات التي واجهت العملية الانتخابية والسياسية خلال المراحل السابقة، وتجنب المسارات الخاطئة التي أوصلت إلى محطات حرجة ومنعطفات خطيرة، فإن الأمور ازدادت سوءا، والسلبيات تفاقمت، لتضع الجميع أمام تحد كبير واختبار عسير، يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة وحازمة، تشتمل على تنازلات، أو قل مساومات وترضيات، ومغادرة حالة الإصرار على التشبث بالسقف الأعلى للمطالب والاستحقاقات والطموحات والاشتراطات.

في السابق، كانت العقدة الأساسية تكمن باختيار رئيس الوزراء في إطار المكون الشيعي، كما حصل في عام ٢٠٠٥، حينما احتدم التنافس بين القيادي السابق في حزب الدعوة الإسلامية إبراهيم الجعفري، والقيادي السابق في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عادل عبدالمهدي، لتنتهي الأمور لصالح الأول، بفضل دعم وإسناد التيار الصدري بزعامة

مقتدى الصدر. وبعد الانتخابات البرلمانية الأولى في نهاية عام ٢٠٠٥ على ضوء الدستور الجديد الذي تم التصويت عليه وإقراره في الخامس عشر من شهر أكتوبر من نفس العام، لم يكن ممكنا للجعفري البقاء في المنصب، بسبب الرفض القاطع له من قبل أطراف المكون الكردي ومعظم أطراف المكون الشيعي، لتوكل المهمة للقيادي الآخر في حزب الدعوة نوري المالكي. وبعد أربعة أعوام، واستنادا إلى مخرجات انتخابات عام ٢٠١٠، ونتائجها المتقاربة بين ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، وائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي، احتدم التنافس وطال بين الاثنين على كرسي رئاسة الوزراء لمدة تسعة شهور، حتى انتهى لصالح المالكي، وفي عام ٢٠١٤ بدا واضحا منذ وقت مبكر أن الأخير يخوض معركة خاسرة للفوز بولاية ثالثة، في خضم ظروف وأوضاع سياسية وأمنية معقدة وشائكة، طغى عليها حدث اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل ومدن عراقية أخرى في يونيو من ذلك العام، وبالفعل، أدى التصدع في كيان حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون إلى قطع الطريق على المالكي، وتمهيده للقيادي الآخر في الحزب في حينه، والوزير السابق حيدر العبادي لتولي المنصب التنفيذي الأول، بعد تجاذبات حادة امتدت حوالي خمسة شهور.

ورغم أن ولاية العبادي الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ شهدت هزيمة داعش، وتحجيم النفوذ الكردي في محافظة كركوك الغنية بالنفط ومناطق ومدن أخرى، وتجنيب البلاد خطر الانهيار الكامل، إلا أن العبادي لم ينجح في الحصول على ولاية ثانية كما نجح سلفه المالكي من قبل، ليغادر المنصب بعد انتخابات ٢٠١٨، وسط مطالبات ودعوات كثيرة وقوية بإسناد المنصب إلى شخصية مستقلة غير محسوبة على لون حزبي معين، وتم التوافق والاتفاق على عبدالمهدي، الذي شغل بعد سقوط نظام صدام عدة مواقع عليا في الدولة، من بينها وزير المالية في الحكومة الانتقالية برئاسة علاوي في عام ٢٠٠٤، ثم نائب رئيس الجمهورية في عهد حكومة المالكي الأولى، ثم وزيرا للنفط في حكومة المالكي الثانية قبل أن يستقيل من المنصب ويخرج من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، الذي كان أحد أعضاء هيئته القيادية حتى عام ٢٠١٧.

> **"الانسداد السياسي من الصعب إنهاؤه من دون تفاهمات الفرقاء في كل الفضاء الوطني"**

ولم يتمكن عبدالمهدي، تحت ضغط التظاهرات الاحتجاجية الواسعة في بغداد والمحافظات الأخرى، ودعوات المرجعية الدينية إلى الإصلاحات، من البقاء في منصبه أكثر من عام وشهور قلائل، ليكون أول رئيس وزراء عراقي بعد عام ٢٠٠٣ يترك المنصب قبل إتمام ولايته الدستورية المحددة بأربعة أعوام، وقد خلفه رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي، بعد أن أخفق اثنان من المرشحين للمنصب، وهما الوزير السابق محمد توفيق علاوي، ومحافظ النجف الأسبق عدنان الزرفي، في نيل ثقة البرلمان وقبول القوى السياسية.

وفي ظل كل ذلك الشد والجذب المحتدم والمتواصل على طول الخط حول رئاسة الوزراء، كانت الأمور تسير بانسيابية في عملية اختيار رئيس

الجمهورية، وبينما كان أول رئيس جمهورية بعد سقوط نظام صدام، من المكون السني، وهو غازي عجيل الياور ابن شقيق محسن الياور شيخ قبيلة شمّر، التي تعد واحدة من أكبر القبائل العربية في العراق ويمتد وجودها إلى سوريا وبعض دول الخليج، انتقلت الرئاسة منذ عام ٢٠٠٥ إلى المكون الكردي، لتكون رئاسة البرلمان من حصة المكون السني. وقد تولى الزعيم الكردي الراحل جلال طالباني (١٩٣٣ – ٢٠١٧) منصب رئاسة الجمهورية مطلع عام ٢٠٠٥، إذ بقي في هذا المنصب حتى عام ٢٠١٤، ليخلفه القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني فؤاد معصوم لمدة أربعة أعوام.

وبما أن الحزبين الكرديين الرئيسيين، الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الراحل جلال طالباني، والديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني يتقاسمان السلطة والنفوذ في الإقليم منذ عقود من الزمن، فإنهما توافقا على أن يكون منصب رئيس الجمهورية من حصة الاتحاد، فيما يكون منصب رئيس الإقليم والحكومة المحلية في أربيل من حصة الديمقراطي، وهكذا سارت الأمور على هذا المنوال حتى عام ٢٠١٨، حينما رفض الديمقراطي مرشح الاتحاد برهم صالح لتولي منصب رئيس الجمهورية، وأخفق في إقناع الاتحاد بطرح مرشح آخر، لذلك أقدم على طرح مرشحه الخاص، وهو فؤاد حسين الذي كان يشغل منصب رئيس ديوان رئاسة الإقليم، ونجح صالح في حصد العدد الأكبر من أصوات أعضاء البرلمان الاتحادي، ليتغلب بفارق كبير على منافسه حسين، الأمر الذي أغضب الحزب الديمقراطي، ومثل ذلك بداية تصدع التوافق الكردي، وربما كان رحيل طالباني، وحدوث انشقاقات في حزب الاتحاد، من بين أبرز عوامل تصدع التوافق الكردي.

وإذا كان ممكنا تطويق الخلاف الكردي – الكردي في عام ٢٠١٨ وحصره عند حدود ومساحات معينة، فإن ذلك لم يعد ممكنا بعد انتخابات أكتوبر ٢٠٢١، حتى وصل الأمر إلى أن تشكل موضوعة رئاسة الجمهورية عقدة رئيسية لا تقل في استعصاء حسمها عن عقدة رئاسة الوزراء، والدليل على ذلك، أنه بعد أكثر من شهرين على انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب العراقي، لم يتم حسمها، التي يفترض، وبحسب السياقات الدستورية، أن ينتخب البرلمان رئيسا جديدا في غضون ثلاثين يوما من تأريخ انعقاد الجلسة الأولى بأغلبية ثلثي الأصوات.

> **تطويق الخلاف الكردي – الكردي لم يعد ممكنا بعد انتخابات أكتوبر 2021**

بيد أن الدخول في لعبة التنافس بين الحزبين الكرديين على المنصب، والذهاب إلى المحكمة الاتحادية أكثر من مرة، وعدم نجاح أي من الطرفين في تحشيد العدد المطلوب لضمان فوز مرشحه، ومماطلة رئاسة البرلمان بإدراج موضوعة انتخاب الرئيس الجديد في جدول أعمال جلساتها، على أمل التوصل إلى توافقات وتفاهمات سياسية تجنب الفرقاء الذهاب إلى خيار كسر العظم، كل ذلك جعل الأمور تزداد سوءا، ومظاهر الانسداد السياسي تتسع بشكل واضح.

إن خطورة الأمور تكمن في إخفاق الفرقاء الكرد بالتوصل إلى حلول توافقية، إذ تؤكد أوساط ومحافل سياسية من بغداد وأربيل أن إصرار الديمقراطي على التنافس على منصب رئاسة الجمهورية جاء كردة فعل على إصرار الاتحاد الوطني على ترشيح برهم صالح تحديدا دون غيره، بحيث أن الديمقراطي طرح مرشحا آخر هو وزير الداخلية في حكومة الإقليم المحلية ريبير أحمد، بعد أن قطعت المحكمة الاتحادية العليا الطريق على القيادي في الحزب ووزير الخارجية والمالية الأسبق هوشيار زيباري للترشح والتنافس على منصب الرئيس. علما أن الحزب الديمقراطي عرض عدة خيارات ومقترحات على حزب الاتحاد لاحتواء الأزمة والتفاهم والتوافق على حل وسط يرضي الطرفين، إلا أن الأخير بقي متشبثا بموقفه وخياره. وبحسب التسريبات الإعلامية، طرح رئيس الحزب مسعود بارزاني جملة مقترحات على الأمين العام للاتحاد بافل طالباني خلال اللقاء الذي جمعهما معا في مقر بارزاني بمنتجع صلاح الدين في العاشر من فبراير الجاري، والتي تمثلت "إما قبول الاتحاد بالمناصب الوزارية التي هي من حصة الكرد في الحكومة الاتحادية المقبلة مقابل التخلي عن منصب رئاسة الجمهورية، أو تقديم مرشح توافقي بديل، وسحب المرشحين الحاليين"، وقبل ذلك كان متداولا اسم القيادي المخضرم في الاتحاد الوطني الكردستاني ووزير الموارد المائية الأسبق في الحكومة الاتحادية عبداللطيف رشيد لتولي المنصب كبديل توافقي، لكن لم تسفر الجهود والتحركات بهذا الاتجاه حتى الآن عن نتيجة واضحة وملموسة.

وفي الوقت الذي تأمل أطراف المكون الشيعي، وتحديدا قوى الإطار التنسيقي والتيار الصدري، بأن يفلح الفرقاء الكرد في التوصل إلى صيغة توافقية بينهما، حتى لا تجد نفسها، أي أطراف المكون الشيعي، محرجة ومرغمة على الاصطفاف إلى جانب طرف كردي على حساب الطرف الآخر، يعتقد الكرد أن نجاح الفرقاء الشيعة في التفاهم والتوافق على آلية تشكيل الحكومة المقبلة، ومن يتولى رئاستها ومن يساهم بتشكيلها، من شأنه أن يفضي إلى حلحلة عقدة رئاسة الجمهورية.

> **خطورة الأمور تكمن في إخفاق الفرقاء الكرد بالتوصل إلى حلول توافقية**

هذا يعني أن الانسداد السياسي السائد من الصعب إنهاؤه من دون تفاهمات الفرقاء في كل الفضاء الوطني، سواء من خلال تشكيل حكومة توافقية، أو الذهاب إلى حكومة أغلبية موسعة، يشارك فيها من يرغب بالمشاركة، وطبيعي أن ذلك لن يتحقق ما لم تتضح هوية الرئيس واسمه ورسمه، لأنه هو من سيكلف مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة، ولا شك أن التوافقات سوف تكون هشة وقلقة لأن ولادتها عسيرة، وقد تؤدي إلى إعادة تدوير أغلب المشاكل والأزمات، لكن مهما يكن من أمر، فهي أفضل، أو أقل سوءا وخطرا، من الانسداد والذهاب إلى المجهول.

*كاتب وصحافي عراقي
*صحيفة «العرب» اللندنية

فائق زيدان:

دلالة النص الدستوري

قد تكون دلالـة عبارة معينة على مـراد المشرع الدستوري صريحة بحيث ينتفي احتمال خلافها وتوصف هذه العبارة بكونها صريحة على المعنى المراد، وقد لا تكون دلالة العبارة على مراد المشرع صريحة بل تحتمل عدة معان ولكن يبرز من بين هذه المعاني معنى متعارف عليه يصل الى الذهن قبل غيره وهنا يقال ان هذه العبارة ظاهرة في هذا المعنى، لذا يوصف النص الذي يدل على معنى واحد بأنه نص صريح فهو صريح في هذا المعنى وليس له معنى آخر اما الظاهر فيقال للنص الذي يدل على عدة معان لكن دلالته على احدها اقرب من غيره.

ولكل كلمة معناها الاساسي ومعناها السياقي، فالسياق هو الذي يحدد معنى الجملة وله اثر كبير في تحديد دلالة الكلمة على وجه الدقة وبوساطته تتجاوز كلمات اللغة حدودها الدلالية المألوفة لتفرز دلالات جديدة اذ يصعب احيانا تحديد دلالة الكلمة لان الكلمة لا تحمل في ذاتها دلالة مطلقة وإنما السياق هو الذي يحدد لها دلالتها الحقيقية والقيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها، والمعنى هو العلاقة بين اللفظ والمدلول وعلى هذا يقع التغيير في المعنى كلما وجد اي تغير في العلاقة الأساسية.

ويمكن القول ان لكل كلمة معنى معجمياً يمثل معناها الحقيقي ومعنى آخر حسب الاستعمال العرفي، وعلى سبيل المثال يتداول حاليا مصطلح (حكومة تصريف الاعمال) في حين لايوجد نص حرفي في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بهذا الاسم انما ورد في المادة (٦١/ثامناً/د) منه (في حالة التصويت بسحب الثقة من مجلس الـوزراء بأكمله، يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الامور اليومية لمدة لاتزيد على ثلاثين يوماً الى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد) كذلك ورد في المادة (٦٤/ثانياً) من الدستور (يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، الى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة اقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مستقيلاً، ويواصل تصريف الامور اليومية). وفي كلا المادتين فأن القصد من عبارة (مجلس الوزراء) هو الدلالة على (حكومة تصريف الاعمال) حسب المعنى السياقي والمتعارف عليه والذي يصل الى ذهن القارئ.

ونفس الحال ينطبق على ما يتداول بمصطلح (حكومة الطوارئ) وهنا ايضا لا يوجد نص صريح بهذا الاسم انما ورد في المادة (٦١/تاسعاً) من الدستور (أ- الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءا على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الـوزراء. ج- يخول رئيس مجلس الـوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من ادارة شؤون البلاد في اثناء مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ، وتنظم هذه الصلاحيات بقانون، بما لايتعارض مع الدستور.)

ومن هذا النص فأن المعنى الظاهر لعبارة (رئيس مجلس الوزراء) الواردة في تلك المادة هو الدلالة على (حكومة الطوارئ) التي تمارس الصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون البلاد في اثناء مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ حسب المعنى السياقي للجملة والاستعمال العرفي لهذه العبارة.

*رئيس مجلس القضاء العراقي

إيليا ج. مغناير :

الانسداد السياسي في العراق... إلى أين؟

ويبدو أن العقدة الأساسية تكمن بعدم الاتفاق الشيعي – الشيعي أو صعوبة التفاهم بين التيار الصدري و«الإطار التنسيقي»، الذي يُعتقد أنه ما زال بعيداً.

فشل الحلف الثلاثي المؤلف من التيار الصدري و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» وحزب «تقدم» برئاسة محمد الحلبوسي في تأمين النصاب المطلوب داخل البرلمان (٢٢٠ نائباً) لانتخاب رئيس الجمهورية، ولم يتمكن من حشد سوى ٢٠٢ فقط، بعد قرار «الإطار التنسيقي» الذي يمتلك ١٢٧ نائباً، مقاطعة الانتخابات واستخدام «الثلث المعطل» لتطيير النصاب وإفشال عملية الانتخاب.

وبعد الإخفاق في انتخاب رئيس الجمهورية، جمد تالياً اختيار رئيس الحكومة المقبلة. لكن السيد مقتدى الصدر لا يريد إعطاء فرصة مفتوحة لانتخاب الرئيس القادم. فقد أمهل «الإطار التنسيقي» ٤٠ يوماً لاختار «الإطار» الرئيس، كيفما يريد، وهو يعلم أن ١٢٧ نائباً لا يستطيعون إتمام العملية الدستورية.

لكن ما هي الحلول الممكنة؟

ثمة من يعتقد أن الحل الأول هو في يد الأكراد. فـ «الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني، لديه رئاسة إقليم كردستان ورئاسة حكومة الإقليم، والنائب الثاني لرئيس

مصادر «الإطار التنسيقي» : من الخطر إعطاء بارزاني كل هذه المناصب

مجلس النواب العراقي. وهو يطالب - كما فعل عام ٢٠١٨ - برئاسة الجمهورية أيضاً، لإقصاء «الاتحاد الوطني الكردستاني» المحسوب على عائلة طالباني عن موقع رئاسة الجمهورية.

وتالياً، إذا اتفق الطرفان الكرديان على مرشح توافقي يمكن حل عقدة رئاسة الجمهورية.

إلا أن الصدام سيحصل في ما بعد عند الذهاب لاختيار رئيس الحكومة القادم، والذي يحتاج من جديد إلى اتفاق بين الشيعة.

وتعتبر مصادر «الإطار التنسيقي»، ان من الخطر إعطاء بارزاني كل هذه المناصب، وهو يعتبر ان لا سلطة للمحكمة الاتحادية على كردستان ولا تتمتع حكومة بغداد بسيطرة على الإقليم الكردي ولا على قواته (البشمركة) ولا على تصدير النفط وإيراداته، التي يجب أن يعود معظمها إلى الخزينة العراقية.

ويرى «الإطار التنسيقي»، أن الصدر لا يأخذ في الاعتبار متطلبات العراق كدولة وموجبات علاقاتها الإقليمية والدولية، بل «أصبح أسيراً» لمناصريه وتياره، وتالياً فهو لا يخطو الخطوة المناسبة للاتفاق مع «الإطار»، ما قد يدفع العراق نحو مخاطر داخلية يجهلها الجميع في حال كان الخيار أجراء انتخابات نيابية جديدة لا يريدها معظم الفائزين من الطوائف والأحزاب المختلفة.

وتؤكد المصادر، وجود مساعٍ حثيثة للوصول إلى تفاهم ما، إلا أن مهلة الـ٤٠ يوماً أو مهلة الـ ١٠٠ يوم، لا تنفع العراق إذا لم يحصل تفاهم بين الشيعة لانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

إنها مرحلة حرجة يمر بها العراق وما من مخرج واضح إلا بتفاهم، يبدو أنه لم ينضج بعد ويحتاج من أطراف عدة للنزول عن الشجرة في وقت يمر العالم بأزمات غذائية عالمية وأزمات وجودية، نتجت عن الحرب في أوكرانيا.

ويبدو أن العراق يعتقد أن باستطاعته عزل نفسه عن العالم والانخراط في مشاكله الداخلية بعيداً عما يحصل خارج أسواره، وهو يعزل نفسه أيضاً عن محيطه، بدليل إفشال كل المبادرات لحلحلة الانسداد السياسي.

*صحيفة «الراي» الكويتية

دميرتاش يعلق على احتمال ترشحه للرئاسة

قال الزعيم الكردي المعتقل منذ نوفمبر ٢٠١٦، صلاح الدين دميرتاش، إن حزب الشعوب الديمقراطي يمكن أن يرشحه مجددا في الانتخابات الرئاسية المقبلة، إذا لم تكن هناك عقبات قانونية.

دميرتاش قال إنه إذا حدثت تطورات، فيمكن أن يرشحه حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية، ولكن إذا ظل ممنوعا سياسيًا ومسجونا حتى ذلك التاريخ، فقد يتخلى عن ذلك لصالح مرشح آخر.

قال دميرتاش على لسان محاميه: "يمكننا دعم مرشح لديه القدرة والنية والصدق لتنفيذ تلك مبادئ وثيقة موقف حزب الشعوب الديمقراطي التي أعلن عنها في سبتمبر ٢٠٢١.

سننظر فيما إذا كان سيلتزم بالمبادئ بدلاً من الأسماء في ترشيحه للرئاسة. بالإضافة إلى ذلك، إذا اتخذ حزبنا قرارًا وفقًا للتطورات، فيمكنه ترشيحي، ولكن إذا كنت لا أزال ممنوعًا سياسيًا وسجينًا حتى ذلك التاريخ، فقد يكون الانسحاب

لصالح مرشح على جدول الأعمال".

وكان حزب الشعوب الديمقراطي رشح صلاح الدين دميرتاش الرئيس السابق في الحزب، خلال انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٨.

وعن احتمال أن يصوت الكرد لصالح رؤساء بلديات أنقرة وإسطنبول منصور يافاش وأكرم إمام أوغلو إذا ترشحوا للانتخابات الرئاسية، أشار دميرتاش إلى أنهم سيدعمون المرشح الذي يقبل وثيقة موقف حزب الشعوب الديمقراطي المعلنة في سبتمبر ٢٠٢١.

دميرتاش أضاف أنه ليس من الصواب الإعلان عن أي اسم سيصوت له في الوقت الحالي، ذكر أنه يتابع الجهود التي يقوم بها عمدة بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، ويميل إلى انتخابه.

وتابع دميرتاش: "أنا شخصيا أرشح السيد أكرم، على الرغم من كل الضغوط عليه، فهو يحاول أن يخدم بقدر ما يستطيع وأن يكون ناجحًا".

وأكد دميرتاش أنه عندما يعلن تحالف الأمة عن مرشحه، سيبحث حزب الشعوب الديمقراطي الأمر ويعطي رأيه.

الشعب الجمهوري: الحكومة تصر على إبقاء دميرتاش بالسجن

الى ذلك قال البرلماني التركي المعارض عن حزب الشعب الجمهوري، سيزجين تانريكولو، إن الحكومة تصر على إبقاء الزعيم الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، في السجن.

وأوضح تانريكولو أن قرار الإبقاء على دميرتاش في السجن، رغم قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن ضرورة الإفراج عنه، هو "قرار سياسي وليس قانوني".

وأضاف تانريكولو: "أدينت تركيا لأول مرة في تاريخ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الممتد ٣٠ عامًا بسبب قضية صلاح الدين دميرتاش. ليس هناك سوى هدف واحد، وهو إبقاء دميرتاش في السجن. وهذا ليس له أساس قانوني. إنه سياسي بحت".

وأشار تانريكولو إلى أنه في عام ٢٠١٨، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لأول مرة أن تركيا مذنبة بانتهاك المادة ١٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي.

وطالبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج عن صلاح الدين دميرتاش، قائلة إن اعتقاله ينتهك "الحق في الحرية والأمن" و "الحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة أو الإفراج عنهم أثناء المحاكمة" و "الحق في انتخابات حرة".

في مارس الماضي فتحت السلطات في تركيا دعوى قضائية أخرى ضد صلاح الدين دميرتاش، بسبب تغريدة له قبل ٩ سنوات، ووجهت إلى دميرتاش تهمة "الدعاية لمنظمة إرهابية"، وطُلب الحكم عليه بالسجن من سنة إلى ٥ سنوات.

أكشنار توضح موقفها من حزب الشعوب الديمقراطي

قالت زعيمة حزب الخير ميرال أكشنار، إن حزبها لن يجلس على طاولة تفاوض تضم حزب الشعوب الديمقراطي ذو الغالبية الكردية.

تصريحات أكشنار جاءت خلال مشاركتها في بث مباشر مع الإعلامي تولجا أيشيك على قناة "تي في ١٠٠" على يوتيوب.

وأوضحت أكشنار أن حزب الشعوب الديمقراطي لن ينضم إلى الأحزاب الستة المعارضة، مشيرة إلى أن حزب الخير لن يشارك في طاولة مفاوضات يشارك بها حزب الشعوب الديمقراطي.

وأضافت أكشنار أن حزب الشعوب الديمقراطي يريد أن يضع حزب الخير في مأزق، معربة عن حزنها لأن "الشعوب الديمقراطي يؤذي الكرد".

وأكشنار أشارت إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي لديه كتلة من الأصوات، ويريد جميع الأحزاب السياسية في تركيا الحصول على جزء منها.

يذكر أن أحزاب المعارضة الستة في تركيا اجتمعت مرتين على الأقل بقيادة حزب الشعب الجمهوري دون دعوة حزب الشعوب الديمقراطي للمشاركة.

الرسائل الخجولة ليست حلا

الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي، مدحت سنجار، أرسل خلال المؤتمر العادي الرابع لحزبه في مقاطعة ملاطية رسالة لأحزاب المعارضة قال فيها: "لا يمكنكم تحقيق النتائج التي تريدها دون إقناع المجتمع بالتغيير، ودون طرح برنامج متسق بشكل مقنع لحل ديمقراطي للمشكلة الكردية. بمعنى آخر، لا يمكنكم حل مثل هذه المشكلات الخطيرة.. بالرسائل الخجولة".

في مسعى للحصول على جزء من أصوات الحزب الكردي، زار مؤخرًا كمال كليجدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري ولاية ديار بكر ذات الغالبية الكردية، في زيارة نادرة ضمن ما أطلق عليه "جولة المصالحة"، فيما قدم رئيس حزب الديمقراطية والتقدم علي باباجان، التهنئة للكرد احتفالا بعيد النوروز.

المحكمة الدستورية التركية تقضي بانتهاك حقوق (ليلى كوفين)

الى ذلك حكمت المحكمة الدستورية التركية بانتهاك حقوق (ليلى كوفين) النائبة السابقة عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP, بسبب بقائها في السجن بعد إعادة انتخابها في انتخابات ٢٠١٨.

وقد كانت السلطات التركية قد اعتقلت (كوفين) الرئيسة المشتركة السابقة لمؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK) فيكانون الثاني ٢٠١٨ بسبب وصفها للعملية العسكرية التركية على عفرين السورية بأنها غزو واحتلال, وتم إطلاق سراح (كوفين) من السجن في كانون الثاني ٢٠١٩ بعد إضرابها عن الطعام لمدة ١١ أسبوعاً احتجاجاً على الانتهاكات بحق القائد الكردي (عبد الله أوجلان) في سجن إيمرالي.

ورغم إطلاق سراحها فقد قام البرلمان التركي بتجريد(كوفين) من حصانتها البرلمانية في ٢٠٢٠، مما مهد الطريق لإعادة اعتقالها, وفي كانون الأول من عام ٢٠٢٠ حكمت محكمة تركية عليها بالسجن لأكثر من ٢٢ عاماً بتهم تتعلق بالإرهاب.

*احوال تركية-زمان التركية

أبعاد تشكيل تحالف المعارضة لخوض انتخابات 2023 في تركيا

*مركز الإمارات للسياسات

أعلنت ستة أحزاب معارضة تركية في اجتماع بأنقرة في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ عن تحالفها معاً لخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في صيف ٢٠٢٣، بهدف إنهاء حكم الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه. وهذه الأحزاب هي: حزب الشعب الجمهوري، وحزب الجيد القومي، وحزب السعادة، وحزب المستقبل، وحزب الدواء، والحزب الديمقراطي.

تُسلِّط هذه الورقة الضوء على وضع الحزب الحاكم في تركيا والعقبات التي يواجهها حالياً، وأولويات أحزاب المعارضة، والتأثيرات المحتملة لخطوتها تلك في المشهد الانتخابي المقبل.

تراجُع شعبية وأداء حزب العدالة والتنمية

قبل عشرين عاماً وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا على وقع أزمة اقتصادية حادة أطاحت التحالف الحاكم في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢. ومع رفع الحزب شعارات الحرية والديمقراطية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياسة «صفر مشاكل» في السياسة الخارجية، استطاع الحزب رفع شعبيته وأصواته وكسب ثقة الناخبين، وفاز في جميع الانتخابات التي خاضها منذ ذلك الحين. لكن سياسة الحزب بدأت تتغير منذ عام ٢٠٠٩ باتجاه الدخول في

صراعات مع مختلف القوى الداخلية في الدولة، والتراجُع تدريجياً عن سياساته الليبرالية والبدء في تضييق الحريات، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات شعبية كبيرة ضد سياساته في إسطنبول عام ٢٠١٣ بما عُرف بمظاهرات حديقة غيزي، التي جاءت مشابهة لنمط المظاهرات في العالم العربي حينها، الأمر الذي دفع زعيم الحزب رجب طيب أردوغان إلى الاعتقاد بأن هناك مؤامرات خارجية تُحاك ضده لإطاحته، مما زاد من توجهه لتقييد الحريات.

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف عام ٢٠١٦، استغل زعيم الحزب رجب طيب أردوغان التعاطف الشعبي معه ومع حزبه وأقرَّ نظامَ حكم رئاسي موسع، ودخل في تحالف مع حزب الحركة القومية، ومن حينها تحولت سياسات الحكومة إلى سياسات قومية قمعية في الداخل وخلافية مع الخارج، مما أدى إلى عزلة تركيا دولياً، وبدأ ظهور آثار ذلك على الاقتصاد الذي بدأ يتدهور من حينها حتى الدخول في الأزمة الاقتصادية الحالية.

أدى كل ذلك إلى تراجع شعبية الحزب الحاكم بالتدريج منذ عام ٢٠١٦، وبدأ عدد من قيادات الحزب في الانشقاق عنه، وتشكيل أحزاب صغيرة انضمت إلى صفوف المعارضة، وبالتوازي مع ذلك انشقت قيادات من حليفه حزب الحركة القومية، وشكلت حزباً قومياً معارضاً، هو حزب الجيد. وفي المقابل غيّر حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، سياساته التقليدية المعتمدة على توجيهات أتاتورك العلمانية، ليظهر في شكل حزب يساري اشتراكي معتدل، وفتح بابه حتى أمام انضمام سياسيين متدينين ويمينيين وكرد. وعزز ما سبق تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم وزعيمه رجب طيب أردوغان، مما أدى إلى خسارته في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٩ أكبر بلديتين، هما إسطنبول وأنقرة، وكان ذلك بسبب توحد أحزاب المعارضة ودخولها الانتخابات بمرشح مشترك. وبينما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ بنسبة أصوات بلغت ٣٤٪، وزادها في انتخابات عام ٢٠١٥ إلى نحو ٥٠٪، إلا أنها تراجعت حالياً إلى أقل نسبة في تاريخه. ويوضح الجدول الآتي شعبية الأحزاب التركية وفق استطلاعات الرأي في بداية عام ٢٠٢٢.

ويظهر من هذه الاستطلاعات تعاظُم نسبة الناخبين الذين لم يقرروا بعد أو الذين سيمتنعون عن التصويت في أي انتخابات مقبلة إلى أكثر من ٢٦٪، ومن الواضح أن أغلب هذه الكتلة هي من الذين تركوا دعم حزب العدالة والتنمية الحاكم، لكنهم حتى الآن لم يقرروا أي حزب سيدعمون في الانتخابات المقبلة، ويشكل جذب هؤلاء إلى أحزاب المعارضة أكبر تحدّ حالياً.

تفسير عدم توجه هذه الكتلة الحائرة إلى دعم أحزاب المعارضة

ويمكن تفسير عدم توجه هذه الكتلة الحائرة إلى دعم أحزاب المعارضة في الأسباب الآتية:

أولاً،

سياسة الاستقطاب على الهوية التي يفرضها ويمارسها التحالف الحاكم؛ حيث أدت السياسات الشعبوية التي مارسها أردوغان طوال العقدين الماضيين إلى انقسام الشارع بشأن معظم قضايا السياسة الداخلية والخارجية، بين مؤيد لأردوغان ومعارض له. وبدلاً من أن يكون الانقسام والتنافس السياسي قائماً بين طبقات المجتمع على أسس اقتصادية، فإن المحرك الأساسي للانقسام ما زال حتى الآن بين المتدينين والعلمانيين، يضاف إلى هذه الشريحة الكرد الذين تم احتواؤهم من قبل حزب الشعوب الديمقراطية، وهو حزب يعاني من العزلة بسبب اتهامه بدعم حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا. وخلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ توجهت تركيا إلى صناديق الاقتراع ١٠ مرات، وفي كل

مرة كان الانقسام بين مؤيدي أردوغان ومعارضيه على أساس سياساته الدينية والشعبوية هو الحاسم في النتيجة.

ثانياً،

أزمة الثقة الشعبية في المعارضة؛ فأغلبية الشريحة الكبيرة التي تركت دعم حزب العدالة والتنمية هي من الشباب المحافظ المتعلم الذي يرى أخطاء سياسات الحزب الاقتصادية، وما عادت تقنعه الخطابات الشعبوية، لكن هؤلاء حتى الآن لم يؤسسوا علاقة ثقة مع أي من أحزاب المعارضة، فتقليدياً يُحجم هؤلاء عن التصويت لصالح حزب الشعب الجمهوري الذي لا يزال يُرى على أنه تجمع لليساريين والعلويين، كما أن الحزبين اللذين انشقا عن العدالة والتنمية –الدواء والمستقبل– خيّبا آمال هؤلاء الناخبين بسبب عدم اتحادهما في حزب واحد. لذا فإن الكتلة الحائرة ما زالت تبحث عن زعامة سياسية قوية في المعارضة تقنعها بأنه يمكنها هزيمة أردوغان، وإحداث تغيير كبير وجذري في السياسة.

ثالثاً،

الأزمات الدولية؛ فعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية تسببت في تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم، إلا أن استطلاعات الرأي الأخيرة أظهرت أن ٣٤٪ من الناخبين يعتقدون أن أردوغان وحده هو القادر على التغلب على هذه الأزمة، فيما يرى ٣٦٪ أن المعارضة يمكنها إصلاح الوضع الاقتصادي، والسبب في ذلك هو الاعتقاد بأن زعيماً قوياً يستطيع تغيير الوضع في حين أن تحالف المعارضة المكون من ٦ أحزاب قد يؤدي إلى حدوث خلاف بينهم مستقبلاً إنْ هم وصلوا إلى الحكم، وهذا سيؤثر في أداء الحكومة. كما أن شريحة كبيرة تعتقد بأن الأزمات الدولية، من جائحة كورونا إلى الحرب في أوكرانيا، هي السبب في تراجع الوضع الاقتصادي، وأن الحكومة وإن قصّرت إلا أنها قادرة على إصلاح الوضع بمرور الوقت في حال انتهت هذه الأزمات.

رابعاً،

الخوف من خسارة الامتيازات؛ فخلال عشرين عاماً من حكم العدالة والتنمية، تم تعيين آلاف الموظفين في الدولة من المقربين من الحزب، وهؤلاء تمت ترقيتهم بسرعة إلى مناصب إدارية، وهم بدورهم أعطوا امتيازات إلى الموالين للحزب. وهؤلاء وعائلاتهم يشكّلون العصب الأساسي للحزب الحاكم، وهم يخشون من أنه في حال تبدل الحكومة، فإن الحكومة الجديدة ستقوم بتغيير الكادر الحكومي وتأتي بأتباعها، وعليه فإن الموالين للعدالة والتنمية سيخسرون امتيازاتهم في العمل أو في العلاقات الاقتصادية مع الحكومة. كما أن العدالة والتنمية ركز على تعيين المحجبات في وظائف لم تكن متاحة لهم سابقاً، وهؤلاء النساء يخشين من أن يفقدن وظائفهن في حال تغير الحكومة.

خامساً،

خسارة المعونات المالية؛ فقد وسّع حزب العدالة والتنمية دائرة المستفيدين من الدعم أو المعونات المالية من الحكومة، ووصل عدد المتلقين لهذا الدعم إلى نحو ٢٢ مليون مواطن. وعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ كانت نسبة هذه المعونات من الدخل القومي حوالي ٠٫٣٨٪ وزادت لتصل إلى ١٫٣٧٪ في نهاية عام ٢٠٢١. وقد أوجد حزب العدالة والتنمية العديد من الخدمات الاجتماعية الجانية، مثل المعاشات لكبار السن، وتخصيص ممرضات

لكبار السن المقعدين في البيوت، والرواتب للأمهات عن بناتهم اللواتي يذهبن إلى المدارس، بالإضافة إلى دعم الطعام وفحم التدفئة للفقراء. وقسم كبير من هذه الشريحة يعتقد بأنه إن تغيرت الحكومة فإنهم سيخسرون هذا الدعم المالي والمعونات.

سادساً،

أصوات الكرد المتدينين؛ حيث تشكل نسبة أصوات الكرد في تركيا نحو ٢٠٪، لكنها منقسمة بين حزب الشعوب الديمقراطية الكردي الذي يحصل على نصفها تقريباً، وهو النصف الكردي ذو التوجهات القومية الكردية أو اليسارية، وبين حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يحصد نحو ٧٪، وهي أصوات الكرد المتدينين، وأحزاب المعارضة التي يصوت لها ٣٪ فقط من الكرد المستقلين. وبسبب سياسات حزب العدالة والتنمية القومية التي زادت تطرفاً ضد الكرد منذ عام ٢٠١٦، فإنه خسر دعم الكرد المتدينين، لكنْ في المقابل فإن تحالف المعارضة يضم حزب الجيد القومي المعارض الذي له موقف سلبي من تلبية مطالب الكرد، لذا فإن الكرد المتدينين لا يميلون إلى التصويت لهذا التحالف المعارض. هذا بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي يمارسه الرئيس أردوغان على أي حزب يتحدث عن مطالب الكرد المشروعة، إذ يتهمه فوراً بدعم حزب العمال الكردستاني، وهذا ما جعل أحزاب المعارضة تضع الناخب الكردي في آخر أولوياتها من أجل عدم خسارة الناخب القومي واليميني التقليدي. وهنا يمكن القول بأن الناخب الكردي المتدين يميل إلى التصويت لحزب الدواء المعارض بزعامة علي باباجان، لكن بسبب العتَبة البرلمانية التي تحرم أي حزب من دخول البرلمان إنْ هو حصد أقل من نسبة ١٠٪ من مجموع الأصوات، فإن هؤلاء الناخبين يعتقدون بأن تصويتهم لحزب الدواء سيجعل أصواتهم تذهب سدىً ويتم توزيعها على بقية الأحزاب الكبيرة، وهو ما قد يتغير مستقبلاً مع التعديل الجديد الذي ستدخله الحكومة على قانون الانتخابات الذي يخفض العتبة البرلمانية إلى ٧٪ فقط.

سابعاً،

افتقاد المعارضة إلى الزعامة؛ إذ إن المعارضة تتكون من عدة أحزاب وليس حزباً واحداً، وبينها أحزاب يمينية ويسارية وقومية، ولا يوجد بين قيادات هذه الأحزاب زعيم يمكن أن ينافس الرئيس أردوغان على الكاريزما والقوة. وحتى زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليجدار أوغلو الذي يبدو أنه يستعد للترشح للانتخابات الرئاسية ضد أردوغان، تنقصه الكاريزما، وكذلك أصوله العلوية الكردية لا تسمح له بجمع مختلف التوجهات تحت جناحه.

ثامناً،

اختلاف أولويات الناخب وتغيُّرها؛ فعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ رفع شعار إصلاح الاقتصاد، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وما يتطلبه هذا من إجراء إصلاحات ديمقراطية كان الناخب التركي يتوق لها. لكن اليوم فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم يعد أولوية لدى الناخب الذي تابع مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد، ويعتقد بأن الاتحاد خذل تركيا ولم يعطها حقها. كما أن الازمة الاقتصادية باتت الأولوية لدى الناخب، ولم يعد استقلال القضاء أو حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير تحظى بالأهمية نفسها التي كانت لديه في السابق، إلا عند شريحة الشباب.

تاسعاً،

معضلة حزب الشعوب الديمقراطية الكردي؛ إذ إن الحزب يرزح تحت ضغوطات كبيرة من قبل التحالف الحاكم، الذي سلبه أكثر من ٨٠ بلدية فاز بها في انتخابات عام ٢٠١٩، بعد توجيه تهمة دعم الإرهاب إلى رؤساء تلك البلديات وحبْسهم، وتولية مقربين من الحكومة في رئاسة تلك البلديات. يضاف إلى ذلك حبس العديد من قيادات الحزب ونوابه في البرلمان بالتهمة نفسها. وكل هذا أدى إلى تراجع قوة الحزب من ١٤٪ إلى ٩/٥٪ حالياً. وبسبب اتهام الرئيس أردوغان لهذا الحزب بأنه يدعم حزب العمال الكردستاني المحظور، فإن المعارضة تتحاشى التحالف معه، وقد استطاع أردوغان من خلال هذه السياسة شق الصف بين الحزب الكردي وبقية أحزاب المعارضة التي تقف صامتة أمام ما يتعرض له الحزب من ضغوط من قبل الحكومة. ويُذكر أن أصوات الحزب الكردي باتت المرجح الأساسي للفوز في أي انتخابات، فمن دون هذه الأصوات لما تمكّنت المعارضة بالفوز ببلديتي إسطنبول وأنقرة في انتخابات ٢٠١٩، وحتى في الانتخابات الرئاسية المقبلة فإن أصوات الحزب الكردي القريبة من ١٠٪ يمكنها ترجيح فوز مرشح التحالف الحاكم أو تحالف أحزاب المعارضة التقليدية. ويواجه حزب الشعوب الديمقراطية الكردي حالياً قضية لحظره تنظر أمام المحكمة الدستورية العليا بحجة تقديمه الدعم لحزب العمال الكردستاني، ويهدف الرئيس أردوغان إلى صدور حكم بحظر الحزب قبل الانتخابات المقبلة بوقت قليل من أجل حرمانه من المشاركة في الانتخابات، ودفع ناخبيه إلى مقاطعة التصويت، وبذلك تفقد المعارضة حليفاً غير رسمي كان يصوت لها ليس لقناعة بسياساتها وإنما رفضاً لسياسات الرئيس أردوغان.

مصير الانتخابات الرئاسية المقبلة يعتمد على الناخبين الكرد

وعليه فإن مصير الانتخابات الرئاسية المقبلة قد يعتمد على الناخبين الكرد وقرارهم بالمشاركة أو مقاطعة التصويت. ويخضع قرار ناخبي الحزب لتأثير زعيمين كرديين مهمين: الأول هو زعيم الحزب السابق صلاح الدين دميرتاش، الذي يقبع في السجن منذ أربع سنوات بتهمة لم تُثبت عليه وبطلب مباشر وعلني من الرئيس أردوغان، والزعيم الآخر هو الزعيم التاريخي والروحي للكرد عموماً في تركيا عبدالله أوجلان الذي يقضي عقوبة بالسجن المؤبد منذ عام ١٩٩٩. وفيما نجح أردوغان في استمالة عبدالله أوجلان ودفعه إلى إرسال خطابات موجهة إلى ناخبي الحزب من أجل مقاطعة الانتخابات والوقوف على الحياد بين المعارضة والحكومة، مقابل وعد غير معلن بالإفراج عنه في حال فاز الرئيس أردوغان بالانتخابات المقبلة، فإن صلاح الدين دميرتاش يرسل بدوره رسائل في الاتجاه المعاكس ويحث الناخبين على التصويت للمعارضة إن تعذَّر عليهم التصويت لمرشح الحزب. ومن الجدير بالذكر هنا أنه لا التحالف الحاكم، ولا أحزاب المعارضة يقدمون أي شيء في برامجهم الانتخابية تخدم طموحات ومطالب الناخب الكردي.

أولويات أحزاب المعارضة

من أجل تخطي العقبات المذكورة أعلاه، وكسْب شريحة أكبر من الناخبين لضمان الفوز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، فإن أمام الأحزاب المعارضة ثلاث أولويات هي:

*الاتفاق فيما بينها على زعيم ولو مؤقتاً يكون مرشحها للانتخابات الرئاسية، ويكون قادراً على مجاراة أسلوب الرئيس أردوغان وتحديه بقوة أمام الناخبين، ويكون مقنعاً للناخبين بأن لديه القدرة على قيادة البلاد للخروج من الأزمة الاقتصادية.

*الاتفاق على برنامج اقتصادي موحد وواضح ومقنع، يحظى بدعم الناخبين ويعطيهم الأمل بالخروج من الأزمة

الاقتصادية في وقت محدد.

*الاتفاق على طاقم سياسي وقيادي مشترك يحظى بثقة الناخبين، والتعريف بهم في الوقت المتبقي قبل الانتخابات المقبلة.

ويبدو أن خطوة اجتماع الأحزاب المعارضة الستة أخيراً جاءت بهدف تحقيق تلك الأولويات. وعلى الرغم من أن خمسة من هذه الأحزاب هي ذات توجه يميني، إلا أن حزب الشعب الجمهوري اليساري الأتاتوركي هو أكبر هذه الأحزاب وهو المحرك لهذا التوجه والداعم لتوحيد الصفوف بفضل سياسات زعيمه كمال كيليجدار أوغلو الذي أكد انفتاحه على الناخب اليميني من خلال تقديم مرشحين يمينيين في الانتخابات البلدية السابقة أهمهم منصور ياواش الذي فاز ببلدية أنقرة وهو قومي التوجه. كما أكد كيليجدار أوغلو أنه لا يمانع في عمل المحجبات في الوظائف الحكومية، وقدَّم كذلك مشروع «التسامح» الذي أعلن فيه أنه في حال وصوله إلى الحكم، فإنه سيقوم بعملية مصالحة كبيرة مع جميع فئات الشعب دون تمييز، وأن هذه العملية ستشمل الكرد والعلويين الذين تم تهميشهم على مر عقود من الوظائف الحكومية القيادية، وكذلك المتدينين الذين عانوا كثيراً من السياسات العلمانية المتشددة سابقاً، وحتى جماعة فتح الله غولن التي يرزح الآلاف من أتباعها في السجون.

مقررات اجتماع المعارضة

ومن أهم ما تم الإعلان عنه في اجتماع الأحزاب المعارضة الستة، كان:

*الاتفاق على تغيير نظام الحكم في تركيا من النظام الرئاسي الموسع الحالي إلى النظام البرلماني، وإعادة منصب رئيس الوزراء وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية. والهدف الرئيس من هذه الخطوة هو إنهاء ما تسميه المعارضة «نظام حكم الرجل الواحد» في تركيا. وهي صيغة بديلة عن الخروج ضد الرئيس أردوغان بشكل شخصي، ومن أجل قطع الطريق على دعاية الحزب الحاكم بأن ستة أحزاب اجتمعت من أجل إطاحة الرئيس أردوغان.

*إجراء مصالحة وطنية شعبية جامعة وإنهاء حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي الحالية، والانفتاح للتعامل والتعاون مع ناخبي الحزب الحاكم والتعهُّد بعدم ممارسة أي إقصاء.

*وضع خطة اقتصادية إصلاحية تُعيد للبنك المركزي استقلاله، والتمسك بنظام الاقتصاد الحر.

*العمل على إصلاح المؤسسة القضائية ودعم استقلالها حتى لا تكون تابعة لأي حزب سياسي.

*توسيع الحريات الفردية وحرية الرأي والإعلام.

*انتهاج سياسة خارجية تصالحية مع الجوار، وتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

مسيرة العمل على الاتفاق على مرشح مشترك للانتخابات الرئاسية

أحد أهم أهداف المعارضة حالياً هو إنهاء حكم الرئيس رجب طيب أردوغان وتفكيك النظام الإداري الذي أنشأه على أساس الموالاة له بشكل شخصي. لذا فإن أهم خطوة أمام المعارضة هي الاتفاق على مرشح رئاسي موحد في الانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو ٢٠٢٣. وفي هذا الإطار أعلنت ميرال أكشنار، زعيمة حزب الجيد القومي المعارض، أنها لن تترشح للانتخابات الرئاسية، فيما عبّر كمال كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، عن استعداده للترشح في حال حصل على دعم الأحزاب التي تحالف معها. إلا أن اجتماع أحزاب المعارضة اتفق على أن يتم تحديد المرشح المشترك بعد إجراء عدة عمليات استطلاع رأي للناخبين، للتأكد من ترشيح الشخصية التي لها حظوظ قوية بالفوز.

وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول، التابع لحزب الشعب الجمهوري

هو المرشح الأكثر شعبية والذي يمكنه أن يفوز بالانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى، يليه منصور ياواش رئيس بلدية أنقرة التابع أيضاً لحزب الشعب الجمهوري. إلا أن كمال كيليجدار أوغلو صرّح في غير مناسبة أنه يفضل بقاء الرجلين في رئاسة البلدية والترشح لفترة ثانية، وذلك لأن تخلي أي منهما عن رئاسة البلدية للترشح لرئاسة الجمهورية سيفقد الحزب رئاسته للبلدية التي ستعود إلى حزب العدالة والتنمية من جديد، لأن مجلس البلديتين فيه أغلبية بسيطة للتحالف الحاكم، وينص القانون على أنه في حال عزل أو استقالة رئيس البلدية فإن مجلس البلدية ينتخب شخصاً منه للرئاسة حتى موعد الانتخابات المقبلة.

كما أن اتفاق أحزاب المعارضة يقضي بأن الرئيس المقبل –في حال فوز المعارضة بالرئاسة– سيخدم لسنتين فقط يتم بعدها طرح نظام الحكم البرلماني على استفتاء عام من أجل إقراره، والذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة لتشكيل حكومة مع تقليص صلاحيات الرئيس. وعليه فإن كيليجدار أوغلو لا يريد حرق أقوى أوراقه –أكرم إمام أوغلو أو منصور ياواش– لمهمة رئاسية قصيرة، وإنما يريد ادخارهما من أجل الانتخابات البرلمانية المقبلة للفوز بمنصب رئيس الحكومة. ولا تستبعد استطلاعات الرأي فوز كمال كيليجدار أوغلو بالرئاسة أمام الرئيس أردوغان، لكنْ في حال تحسن الاقتصاد ولو بشكل قليل قبل الانتخابات، وعزوف الناخبين الكرد عن التصويت، فإن ذلك سيجعل مهمة كيليجدار أوغلو أكثر صعوبة، بينما هي تبدو شبه محسومة لصالح أكرم إمام أوغلو أو منصور ياواش في حال ترشيح أحدهما، إذ إن فارق الأصوات الحالي وفق استطلاعات الرأي يفوق العشر نقاط، بينما هي أقل من خمس نقاط لصالح كيليجدار أوغلو أمام أردوغان. ويبدو أن الصيغة التوافقية ستكون بترشيح كيليجدار أوغلو للرئاسة، على أن يترشح معه عدد من رؤساء أحزاب المعارضة لمنصب نائب الرئيس غير المحدود بعدد معين، إذ يمكن أن يترشح معه علي باباجان من أجل تولي ملف الاقتصاد، وأحمد داود أوغلو نائباً للرئيس لتولي ملف السياسة الخارجية، وميرال أكشنار نائباً للرئيس لملف الداخلية، وهي صيغة من شأنها أن تزيد فرص الفوز لهذا الفريق.

وإنْ كان كيليجدار أوغلو قد أبدى استعداده للترشح، إلا أنه لم يتم الإعلان بعد عن دعم هذا التوجه من بقية الأحزاب، ويتريث التحالف المعارض قبل إعلان مرشحه للانتخابات الرئاسية وذلك لقطع الطريق على الرئيس أردوغان من العمل على تشويه سمعة وصورة هذا المرشح قبل الانتخابات بوقت طويل، ويفضلون الإعلان عنه قبل شهرين فقط من الانتخابات حتى لا يقع فريسة لخطط الرئيس أردوغان التي قد تشمل توجيه تهم قضائية إلى المرشح المعارض تحرمه من الترشح للانتخابات. لكن فرصة أردوغان في ذلك ستكون شبه معدومة قبل الانتخابات بوقت قصير لأن هذه الخطوة ستظهر على أنها محاولة للتهرب من المنافسة العادلة.

تغيير قانون الانتخابات

طرح التحالف الحاكم مشروعَ قانون لتغيير قانون الانتخابات، وبفضل أغلبية أصواته في البرلمان فإنه من المتوقع أن يمر هذا القانون ويتم إقراره، وهو ما من شأنه أن يحُول دون إجراء أي انتخابات برلمانية أو رئاسية قبل عام من تاريخ إقرار هذا القانون الجديد، وعليه تنتفي سيناريوهات الذهاب إلى انتخابات مبكرة. وقد تمت صياغة التعديل الجديد بشكل يخدم حزبَي التحالف الحاكم بشكل أكبر، حيث ضمّ تغيرين أساسيين، هما:

١. خفض العتبة البرلمانية لدخول البرلمان من ١٠٪ إلى ٧٪ من مجموع أصوات الناخبين، وهذا يخدم في الأساس حزب الحركة القومية الحليف للرئيس أردوغان حالياً، والذي تراجعت شعبيته إلى نحو ٥–٦٪، وبذلك يتمكّن حزبا التحالف الحاكم من الدخول في الانتخابات البرلمانية، بحيث كل واحد منهما مستقل بقوائمه. لكن هذا التغيير يُضر بالأحزاب الصغيرة، وخصوصاً حزبي المستقبل والدواء اللذين انشقا عن حزب العدالة والتنمية الحاكم وشعبية كل منهما لا تتجاوز ٣٪ فقط، وعليه فإن هذين الحزبين، وحزب السعادة الإسلامي، سيعمدوا إلى وضع مرشحيهم على

قوائم حزبَي الشعب الجمهوري أو حزب الجيد القومي لأن شعبيتهما تتجاوز عتبة ٧٪. ويراهن الرئيس أردوغان على أن الناخب اليميني أو المتدين الحائر، الذي ترك دعم حزبه، لن يصوت لقائمة أيٍّ من الحزبين، لأن حزب الشعب الجمهوري حزب يساري أتاتوركي، وحزب الجيد حزب قومي التوجهات، وعادة يهتم الناخب بالتصويت لحزب بعينه وليس للمرشح المقترح على قوائمه.

٢. وقْف العمل بصلاحية أي حزب ممثل في البرلمان حالياً من خوض الانتخابات المقبلة، واشتراط أن يكون الحزب قد أكمل تشكيلة كوادره في ٤١ محافظة أو ولاية في تركيا. وجميع أحزاب المعارضة الحالية يتوفر لديها هذا الشرط. لكن في حال تم حظر حزب الشعوب الديمقراطية الكردي قبل الانتخابات، فإن الوقت لن يسعفه لإنشاء حزب جديد بديل واختيار كوادره في ٤١ ولاية قبل موعد الانتخابات. لذا فإن هذا التغيير يشير إلى وجود نية مبيتة لحظر هذا الحزب، والهدف من ذلك هو دفع ناخبيه إلى مقاطعة الانتخابات وعدم التصويت لأحزاب المعارضة.

يصبّ هذان التغييران في مصلحة التحالف الحاكم، لكن في حال استطاعت أحزاب المعارضة التماسك والتعاون فيما بينها فإنها بإمكانها تجاوز هذه العقبات، وبإمكان الحزب الكردي ترشيح أعضائه كمستقلين. لكن رغم ذلك فإنه من المتوقع أن تسعف هذه التغييرات التحالف الحاكم للحصول على ٣-٥٪ أكثر من الأصوات التي يستحقها حالياً وفق استطلاعات الرأي، لكن ذلك سيؤثر فقط في الانتخابات البرلمانية، ويبقى الرهان الأساسي على الانتخابات الرئاسية التي من غير المتوقع أن يُجرى على قوانينها أي تعديلات.

السيناريوهات المتوقعة لنتائج عمل المعارضة الجماعي

السيناريو الأفضل بالنسبة لها:

نجاح المعارضة في ترشيح مرشح قوي للانتخابات الرئاسية، وبقاؤها متحدة ومتفاهمة فيما بينها حتى الانتخابات المقبلة، لتفوز بالرئاسة وأغلبية البرلمان، وتبدأ بتطبيق الإصلاحات التي وعدت بها، وأن تتجنب الانشقاق والخلاف بعد الوصول إلى السلطة.

السيناريو الأسوأ بالنسبة لها:

أن يدب الخلاف بين أحزاب المعارضة قبل الانتخابات، وبذلك تتبدد آمال الناخبين بقدرة المعارضة على تحسين أوضاع البلاد حتى لو فاز أحد مرشحيها بالانتخابات الرئاسية، وبالتالي بقاء الرئيس أردوغان في الحكم حتى لو فازت أحزاب المعارضة بالأغلبية في البرلمان، إذ إن النظام الرئاسي الحالي يقلص صلاحيات البرلمان الرقابية والتشريعية لصالح صلاحيات أوسع للرئيس.

وحتى الآن ترجح جميع التوقعات واستطلاعات الرأي السيناريو الأول، لكنْ على المعارضة أن تتجاوز مع ناخبيها عقبةً نفسية مهمة، وهي ترويج التحالف الحاكم بأنه لن يترك الحكم حتى لو خسر الانتخابات. فقد صرّح الرئيس أردوغان غير مرة «أنه لا يمكنه ترك الحكم للمعارضة مهما كانت الظروف، لأن وصول المعارضة إلى الحكم سيشكل تهديداً قومياً لتركيا بل خطراً على بقائها موحدة». وقد بدأت أحزاب المعارضة من الآن العمل على تشكيل آلية لعد وفرز الأصوات وإعلان النتيجة بشكل مستقل، من أجل منع أي عملية تزوير قد تحصل. كما بدأ قيادات أحزاب المعارضة التأكيد في تصريحاتهم أن الحديث عن رفض أردوغان تسليم السلطة هو أمر غير واقعي، ويهدف إلى إخافة الناخبين فقط، وأن الشعب التركي لا يمكن أن يقبل بحكم غير شرعي أو غير ديمقراطي.

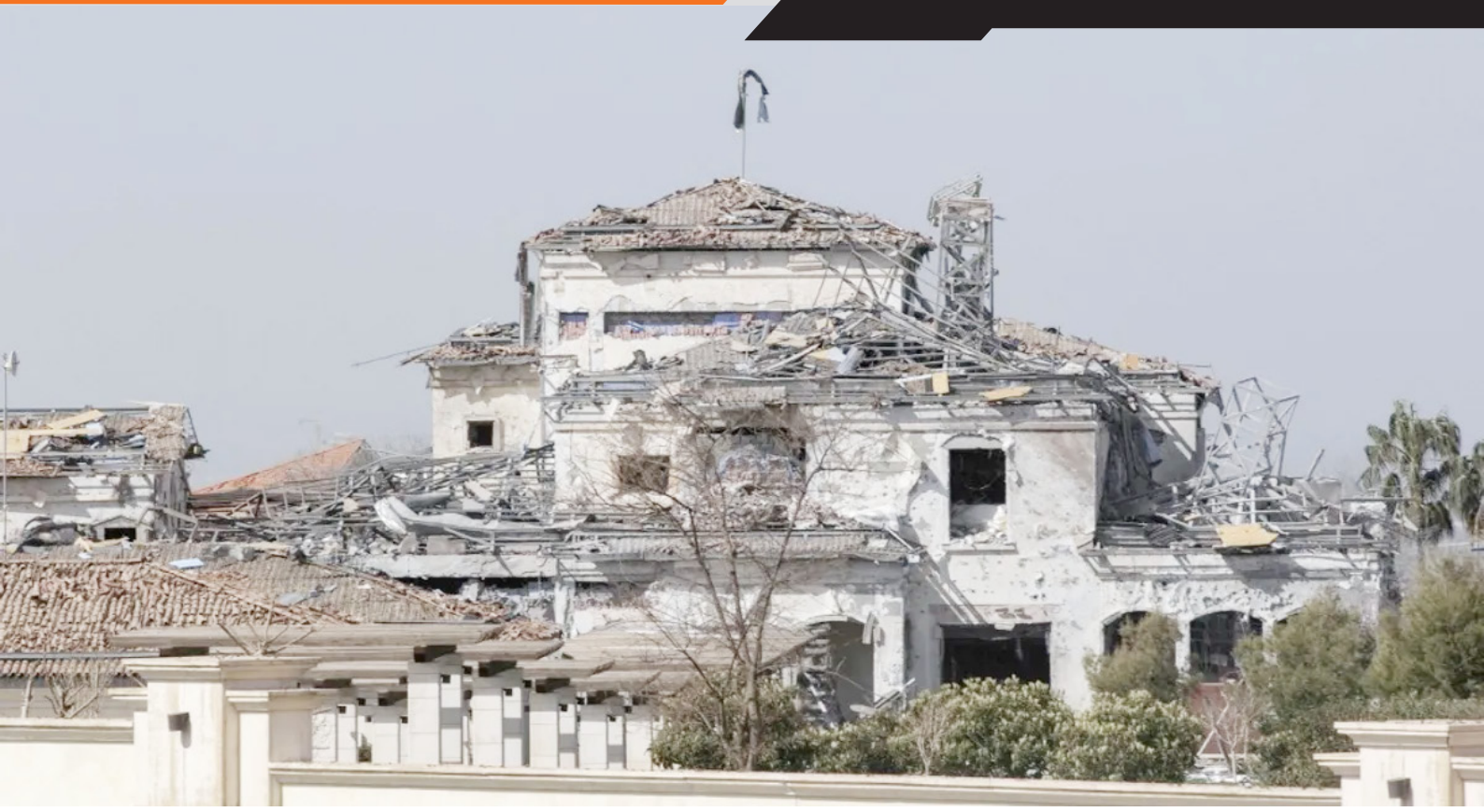

قناة إسرائيلية: لهذا هاجمت إيران قاعدة الموساد في أربيل

*عربي21

تقرير- عدنان أبو عامر:بعد مرور أسابيع على استهداف الحرس الثوري الإيراني لقاعدة تابعة لجهاز الموساد في مدينة أربيل شمال العراق، ما زال الإسرائيليون يبحثون في أسباب رفع الإيرانيين لوتيرة غضبهم، وما الذي جعلهم يفكرون في توجيه ضربة في وضح النهار، وما علاقة ذلك الهجوم بأنابيب الغاز والنفط، ومدى الأهمية التي تشكلها قاعدة الموساد باعتبارها «مركزًا استراتيجيًا» لجهاز التجسس الإسرائيلي.

تزامن الهجوم الإيراني على أربيل، مع محافظة المنطقة الكردية في شمال العراق، على علاقات سرية مع تل أبيب من خلال مبيعات النفط، حيث يتم بناء وتشغيل خط أنابيب لتصدير النفط إلى جيهان في تركيا من خلال مشروع مشترك مع شركة روسية، ولا تتردد طهران في الإعراب عن قلقها من وجود خطة إسرائيلية كردية لتزويد تركيا وأوروبا بالغاز الطبيعي، وتحاول

التصدي لهذه الخطوة، التي يُنظر إليها على أنها تهديد لأمنها الاقتصادي.

نير دفوري، الخبير الأمني في موقع «القناة ١٢»، ذكر في تقرير ترجمته «عربي٢١» أن «الموقع الذي استهدفته الهجمات الإيرانية شهد لقاءات مع خبراء طاقة أمريكيين وإسرائيليين لبحث نقل الغاز من كردستان إلى تركيا عبر خط أنابيب جديد، حيث أصابت صواريخ كاتيوشا مصفاة أربيل للنفط، وفي مثل هذه الظروف من الطبيعي أن إيران لن تتسامح مع الوجود الممنهج للموساد في إقليم كردستان، ولن تسمح لهم بالتخطيط وحشد القوات لتنفيذ عمليات تخريبية في إيران انطلاقا من هناك، ما يجعل من هجومها طبيعيا لحماية أمنها القومي».

وأضاف أن «ربط الهجوم الإيراني بمقتل اثنين من ضباطها في سوريا بقصف إسرائيلي ليس كامل الصورة، حتى لو تمثل الأمر بقاعدة التجسس في أربيل، لأنه أكثر أهمية من عملية انتقام، ويأخذ بعين الاعتبار أمنها القومي الإجمالي، وكأن إيران بهذا الهجوم حملت رسالة بعدم التسامح مطلقًا مع التهديدات لأمنها القومي، مفاده إرسال رسالة حول القدرات العسكرية الإيرانية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، باستهداف برنامج خط أنابيب الغاز، ومن شأنه أن يشكل تهديدًا لإيران، وهي مورد رئيسي للغاز الطبيعي للعراق وتركيا، خاصةً عندما ينهار الاقتصاد الإيراني تحت وطأة العقوبات الدولية».

تتحدث المحافل الإسرائيلية أن الهدف من الهجوم الإيراني ركز أكثر على تصدير الطاقة من شمال العراق، والتعاون المحتمل الذي قد يشمل إسرائيل، في ضوء أن هناك محادثات تجري حول تصدير الغاز الطبيعي من هناك، بمشاركة العراق والولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا، بالتزامن مع اقتراب الأخيرتين من تطبيع علاقاتهما، ما يثير قلق إيران، وفي الوقت نفسه أثار الغزو الروسي لأوكرانيا المخاوف بشأن نقص الغاز الروسي في أوروبا.

ليس سراً أن إسرائيل تمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي البحري تأمل بيعها في القارة الأوروبية، فيما زعمت محافلها أن تركيا أبلغت العراق أنها تريد توقيع صفقة للغاز الطبيعي معه، بحيث تصبحان شريكتين وحليفتين مهمتين، ليس فقط في مجال الطاقة، بل الأمن أيضاً.

> **"خبير اسرائيلي: الموقع المستهدف شهد لقاءات مع خبراء طاقة أمريكيين وإسرائيليين"**

في الوقت ذاته، تزعم الأوساط الإسرائيلية أن إيران لا تخفي غضبها للعلاقات الساخنة المتنامية بين إسرائيل وأذربيجان وكازاخستان، فإسرائيل تبيع الأسلحة لتلك الدول، وفي المقابل تتلقى قاعدة عمل قرب الحدود الإيرانية، لاسيما للتجسس على مواقعها النووية وقواعدها العسكرية، وتربط إيران بين تواجد إسرائيل في هذه المناطق وبين هجومها الأخير عبر طائرات دون طيار، وتدميرها مستودع طائرات دون طيار في القاعدة العسكرية بمحافظة كرمنشاه شمال غرب إيران، وتدمير ٢٠٠ طائرة في هذا الهجوم الغامض.

أمير بوخبوط الخبير العسكري الإسرائيلي في موقع ويللا الإخباري، ذكر في تقرير ترجمته «عربي٢١» أن «هجوم أربيل جاء استمرارا لما شهدته السنوات الأخيرة من تهديدات أطلقها الإيرانيون بالثأر لمقتل جنودهم وضباطهم على الأراضي السورية، وأنهم لن يتركوا حساباً

مفتوحاً مع إسرائيل، وقد أثبتت الوقائع الميدانية دقة هذه التقديرات، ونجاعة القدرات الإيرانية، لأنها أثبتت أنها قادرة على الرد على إسرائيل بعدة وسائل، من بينها إطلاق صواريخ وطائرات بدون طيار وهجمات مسلحة».

وأضاف أن «هجوم أربيل يرتبط بمحاولات أطلقها الإيرانيون بالفعل من ذي قبل بتشغيل طائرات مسيرة بدون طيار تحمل متفجرات، وتعمل على إدخالها إلى الأجواء الإسرائيلية، وهو ما يتزامن مع إعلان الجيش الإسرائيلي مؤخرا عن إحباطه نوايا طائرات إيرانية بدون طيار قبل نحو عامين، وقبل نحو عام، في محاولتين مختلفتين، لإرسال أسلحة في مناطق محيطة بإسرائيل، واحدة منها في قطاع غزة».

المحافل الإسرائيلية : الهدف من الهجوم ركز أكثر على تصدير الطاقة من شمال العراق

اليوم، وبعد الهجوم الذي استهدف قاعدة الموساد المتمركزة في أربيل شمال العراق، ليس من الواضح بعد ما إذا كان الإيرانيون اكتفوا بذلك، أم إنهم قد ينفذون هجوما على طول الحدود الإسرائيلية في هضبة الجولان أو في الساحة الجوية، في محاولة لضرب الطائرات الإسرائيلية.

وقد دفع هذا التطور بالجيش الإسرائيلي للتعامل مع هذه التهديدات الإيرانية برفع مستوى اليقظة جوا وبحرا وبرا، رغم أن التقدير السائد لدى مسؤولي الأمن والجيش في تل أبيب يفيد بأن الإيرانيين لن يتسرعوا في الرد، على اعتبار أن إيران تمر في فترة حساسة، وليست بصدد تنفيذ هجمات مباشرة، على الأقل حاليا.

القراءة الإسرائيلية للهجوم الإيراني الأخير على قاعدة الموساد في أربيل تأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعلومات الوارد ذكرها أعلاه، وجميعها تهدد أمنها القومي من خلال الأعمال العدائية في محافظات أذربيجان الغربية وكردستان الشمالية، ما جعل من الهجوم الإيراني على أراضي العراق يحمل رسالة مهمة وحاسمة ومباشرة للقادة الكرد لإبلاغهم بأن سياستهم غير مقبولة وغير محتملة، وبالتالي فإن الادعاء بأن المنطقة الكردية لا علاقة لها بإسرائيل غير صحيح.

مع أن تل أبيب لا تخفي علاقاتها مع الكرد الساعين للتميز عن القوى العراقية بتقربهم من تل أبيب والقوى الغربية، والتقرب منهم لتحقيق أهدافهم، حتى أن بنيامين نتنياهو وإيهود باراك عملا في الماضي لتعزيز العلاقات مع الدول المحيطة، خاصة كازاخستان باعتبارها موردا أساسيا للنفط لإسرائيل، مقابل جهودها بشكل كبير في التنويع الاقتصادي لتلك الدول، خاصة كازاخستان، وأصبحت إسرائيل خامس أكبر شريك تجاري لها، وتستورد ١/٥ مليار دولار من البضائع سنويًا.

كل ذلك يجعل النهج الإيراني تجاه التقارب الإسرائيلي مع أذربيجان وكازاخستان وتركيا متسماً بالقوة، ولعل استعدادها لاستخدام القوة ضد هذه «القواعد» مؤشر آخر على مخاوف طهران المتزايدة من قدرة إسرائيل على استغلال علاقاتها السياسية والأمنية الموسعة مع جيرانها لزيادة تهديدها العسكري، وهي لا تعتقد فقط أن الإسرائيليين سيكتفون بشن عمليات عسكرية واستخباراتية ضد إيران في سوريا، لكنها تخشى أن تصل هذه الهجمات إلى أراضيها قريبًا، ما يعني تصاعد المعركة بينهما.

ايران: سنواصل مسار الدبلوماسية للتوصل الى اتفاق جيد

*تقرير معد عن وكالة الانباء الايرانية

أكد رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله ابراهيم رئيسي، أن القضية النووية ليست القضية الوحيدة في السياسة الخارجية للبلاد.

واكد في لقاء مع مدراء وسائل الاعلام ووكالات الانباء في ايران مساء الاحد، أن ستراتيجية الحكومة في المفاوضات النووية هي تلك المعلنة من قبل قائد الثورة الاسلامية وقال: أن البعض يوحي احيانا وكأن المفاوضات النووية هي القضية الوحيدة في السياسة الخارجية ولكن هذا الرأي غير صحيح بل ان المفاوضات النووية واحدة من قضايا السياسة الخارجية للبلاد وليست كلها.

من جهة ثانية أكد رئيسي أن للاعلاميين دور مؤثر في نقل الرواية الدقيقة والواقعية والسريعة والمتفائلة عن الاحداث وفي غياب اعلام محترف وموضوعي ومسؤول يتعذر مقارعة الاعداء في حرب نقل الروايات.

كما اكد ضرورة توفير الارضية بصورة افضل لتبيين منجزات الحكومة وقال: ان هذا الامر من شانه بث الامل

وبامكانه ان يشكل خطوة مؤثرة في مواجهة تيار العدو الذي يبث الياس.

ولفت الى أن العدو يسعى لبث اليأس والاحباط بين الناس، وللاعلاميين عبر ستراتيجية اعلامية تفاؤلية دور مؤثر في احباط مؤامرات العدو والفوز بحرب الروايات. واعتبر أن للاعلام دورا ايضا في زيادة منسوب الثقة لدى الرأي العام وترقية الثروات الوطنية وأن هذا لا يعني عدم انتقاده لاداء الحكومة، حيث إن النقد ونقل وجهات النظر وانتقادات الناس من شأنه أن يسهم في حل العديد من مشاكل البلاد بشكل كبير.

توصلنا إلى نتائج في المفاوضات الفنية مع ثلاث دول أوروبية

الى ذلك، قال وزير الخارجية الايراني حسين امير عبداللهيان: اننا سنواصل مسار الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق دائم وجيد.

واضاف حسين أمير عبداللهيان في اجتماع الاجتماع الاول للجنة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية الذي عقد الأحد بوزارة الخارجية، ان منتجاتنا وصلت إلى مرحلة يجب عرضها وتصديرها وهناك جهود كبيرة بذلت في هذا المجال.

وشدد: نعمل على ازالة العقوبات بشكل مستدام مع الحفاظ على كرامتنا ويؤكد رئيس الجمهورية أن الانظار يجب أن لا تتجه نحو فيينا اذ اننا توصلنا إلى نتائج في المفاوضات الفنية مع ثلاث دول أوروبية ويجب ان تبذل كافة المؤسسات و الاجهزة في البلاد جهودها لجعل العقوبات تفقد مفعولها. وقال : ان الجانب الامريكي طرح خلال الاسابيع الاخيرة مطالبها التي تتعارض مع بعض بنود النص وانها ترغب في طرح شروط جديدة خارج اطار المفاوضات بينما ايران تؤكد على خطوطها الحمراء.

وأكد أمير عبد اللهيان: ان إيران تلتزم بخطوطها الحمراء وفيما يواصل الأمريكيون الحديث عن اجراء مفاوضات مباشرة لم نر فائدة فيها ولم نلمس حتى الان موقفا ايجابيا منهم.

وتابع بالقول ان الامريكيين أصروا مرات عديدة على إجراء مفاوضات مباشرة وما نطلبه هو اتخاذ خطوات عملية وملموسة في المفاوضات فعلى سبيل المثال، الإفراج عن جزء من أصول إيران المجمدة. ويتحدث الرئيس الامريكي جو بايدن باستمرار عن حسن النية لكن من الضروري ان يثبت ذلك من خلال اصدار امر لازالة العقوبات.

ضرورة ضمان المصالح الاقتصادية في المفاوضات النووية

وقال رئيس مجلس الشورى الإسلامي: إن المجلس الحادي عشر يؤكد أن المفاوضات النووية يجب أن تضمن المصالح الاقتصادية المستدامة والملموسة لابناء الشعب الايراني الشريف.

وهنأ محمد باقر قاليباف في الجلسة العلنية لمجلس الشورى الإسلامي الأحد، الشعب الايراني وجميع العلماء في الصناعة النووية الايرانية بحلول اليوم الوطني للتكنولوجيا النووية. وأضاف: من التطورات المدهشة التي تفتخر بها الصناعة النووية في السنوات الأخيرة والتي ترجع إلى جهود العلماء وخاصة الشهداء النوويين في مختلف المجالات هي إنتاج الأدوية الإشعاعية عالية التقنية وتطوير التقنيات المتعلقة بالدفاع.

وأكد: يسعدنا أن مجلس الحادي عشر صادق على قانون العمل الستراتيجي ليلعب دوره في إزالة العوائق أمام التقدم وتعزيز الإنجازات العلمية في هذا الحقل.

ولفت رئيس مجلس الشورى الإسلامي الى ضرورة الإشارة إلى أن التقدم النووي الذي حققته البلاد يمثل سندا قويا لضمان المصالح الاقتصادية للشعب الإيراني ويؤكد المجلس على ان المفاوضات النووية يجب أن تؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية مضمونة ومستدامة وملموسة للشعب الإيراني العظيم.

خطيب زاده: أمريكا لم تظهر لغاية الان الارادة اللازمة للوصول الى اتفاق

من جانبه قال المتحدث باسم الخارجية الايرانية سعيد خطيب زاده، أنه تمت مراعاة الخطوط الحمراء بمفاوضات فيينا، وإذا أردنا تجاوز الخطوط الحمراء لكنا قد توصلنا الى الاتفاق قبل بضعة أشهر.

واشار خطيب زاده خلال مؤتمره الصحفي الأسبوعي الاثنين، الى الرسالة التي ارسلها ٢٥٠ نائبا في مجلس الشورى الاسلامي إلى رئيس الجمهورية اية الله ابراهيم رئيسي بشأن ضرورة مراعاة الخطوط الحمراء في المفاوضات و التي التي رسمها النظام وقال تمت مراعاة هذه الخطوط بمفاوضات فيينا، وإذا أردنا تجاوزها لكنا قد توصلنا الى الاتفاق قبل بضعة أشهر. واضاف:»لا نعرف حقًا ما إذا كنا سنتوصل إلى اتفاق أم لا، لأن واشنطن لم تظهر حتى الآن أنها جادة في العودة إلى الاتفاق النووي.

وقال عن تصريحات وزير الخارجية الايراني امير عبداللهيان حول الشروط الجديدة للأمريكيين: لا يمكننا الحديث عن نتيجة ما يجري، مؤكدا إن الفائدة الاقتصادية للشعب الإيراني من المفاوضات مطروحة على جدول الأعمال، وقد أعلنا ذلك للجانب الآخر.

وفي الرد على سؤال حول شطب اسم الحرس الثوري من قائمة الحظر قال: ان جميع اجزاء وعناصر الضغوط القصوى يجب الغاؤها. هناك قضايا عالقة بيننا وبين امريكا وليست قضية واحدة ومحور هذه القضايا هو الغاء جميع الضغوط المفروضة والاخذ بنظر الاعتبار انتفاع الشعب الايراني من الاتفاق النووي.

وحول موعد نهاية مفاوضات فيينا قال: ان المفاوضات بيننا ومجموعة ٤+١ والاتحاد الاوروبي قد انتهت ولم تبق نقطة بيننا وان ما بقي هو قرارات واشنطن وبعثنا آخر مبادراتنا وفور ما تستلم ايران و ٤+١ الرد سنتوجه الى فيينا جميعا مؤكدا إن هذه النافذة لن تبقى مفتوحة الى الابد.

وحول إلغاء أو عدم إلغاء زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لإيران قال: العلاقات الإيرانية التركية مستقرة وكانت حدود البلدين من بين أكثر الحدود أمانًا واستقرارًا على مدار المائة عام الماضية وأضاف أن الدول التي أخطأت في حساباتها فيما يتعلق بكيان الاحتلال قد شهدت نتيجتها مرات عديدة مؤكدا ان هذا الكيان يقف وراء انعدام الأمن والاستقرار أينما يذهب.

وعن تكرار مزاعم بعض الدول بشأن الجزر الإيرانية الثلاث ابو موسى وتنب الكبرى وتنب الصغرى قال: ان الجزر الثلاث في الخليج الفارسي جزء لا يتجزأ من ارض ايران وستبقى كذلك الى الابد مؤكدا أن تكرار المزاعم الباطلة لن يغير وضعها القانوني ودعا الى التوقف عن الإدلاء بهذه التصريحات المملة والمتكررة.

د. محمد عباس ناجى

عام على مفاوضات فيينا النووية.. جردة حساب

* مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

اقتربت المفاوضات التي تجري حول الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٤+١» بمشاركة غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، من اختتام عامها الأول، دون أن تسفر حتى الآن عن نتيجة واضحة. فرغم تصريحات مسئولي الدول المشاركة فيها والتي توحي باقتراب الإعلان عن صفقة محتملة، فإن هناك خلافات ما زالت قائمة وتسببت في تأجيل اتخاذ تلك الخطوة.

فقد انتهت تقريباً الخلافات حول الجوانب الفنية الخاصة بالاتفاق النووي، لاسيما ما يتعلق بعمليات تخصيب اليورانيوم، وأجهزة الطرد المركزي، والمنشآت التي ستجرى فيها عمليات التخصيب، وتلك التي ستتم فيها عمليات البحث والتطوير وغيرها، وبدا ذلك واضحاً من تصريحات «انريكي مورا» منسق الاتحاد الأوروبـي المكلف بإدارة المفاوضات الذي أشار إلى أن وفود التفاوض بدأت في كتابة الهوامش الخاصة بمسودة الاتفاق. لكن الخلافات حول وضع الحرس الثوري على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية الأجنبية ما زالت تمثل سبباً رئيساً في تأجيل الإعلان عن نتيجة واضحة للمفاوضات الحالية.

أسباب المماطلة

عندما بدأت المفاوضات بين إيران والقوى الدولية في أبريل ٢٠٢١، كانت هناك توقعات بأنها لن تستمر

طويلاً، وأنها ستنتهي بالإعلان عن الوصول إلى صفقة جديدة تقضي بعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق مقابل عودة إيران إلى الالتزام بتعهداتها فيه.

واستندت تلك التوقعات إلى أن إيران في حاجة شديدة للوصول إلى اتفاق ترفع بموجبه العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، خاصة فيما يتعلق بالصادرات النفطية والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية مجدداً، فضلاً عن أن إدارة الرئيس جو بايدن في حاجة بدورها إلى تحقيق «إنجاز» خارجي سبق أن وعد به في حملته الانتخابية.

لكن في النهاية، استغرقت المفاوضات نحو اثنى عشر شهراً، ولم تنته حتى الآن، سواء بالوصول إلى اتفاق أو بإعلان فشلها.

وهنا، فإن ثمة أسباباً عديدة يمكن من خلالها تفسير ذلك:

أولها،

أن إيران كانت تريد توجيه رسائل إلى القوى الدولية بأنها ليست في عجلة من أمرها، وأنها تستطيع، بفضل خبرتها في الالتفاف على العقوبات الدولية والأمريكية، التعايش مع تلك الضغوط، لدرجة أن دعوات عديدة برزت على الساحة الداخلية الإيرانية لإنهاء العمل بالاتفاق النووي برمته.

ثانيها،

أن إيران اعتبرت أن هناك فرصة أمامها لإعادة التفاوض حول الاتفاق بشروط أفضل، خاصة في ضوء وجود إدارة أمريكية تسعى إلى إنجاز صفقة نووية وتعمل على تقليص مستوى الانخراط تدريجياً في الأزمات الإقليمية المختلفة، على نحو بدا جلياً في الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان. ومن هنا، فإنها تعمدت إطالة أمد المفاوضات من أجل رفع مستوى أنشطتها النووية وبالتالي مساومة القوى الدولية وممارسة ضغوط أقوى عليها من أجل الحصول على مستوى أعلى من عوائد أى اتفاق نووي محتمل.

ثالثها،

أن إدارة الرئيس بايدن بدت مرتبكة في إدارة المفاوضات مع إيران. إذ كانت حريصة في البداية على توسيع نطاق التفاوض ليشمل إلى جانب البرنامج النووي كلاً من برنامج الصواريخ الباليستية والتدخلات الإقليمية الإيرانية، وهو ما قُوبل برفض واضح من جانب طهران التي أصرت على تأكيد أن المفاوضات التي تجري هى حصراً حول الاتفاق النووي فحسب. وبعد أن أخفقت المقاربة الأمريكية في هذا الصدد، حاولت واشنطن الضغط من أجل إطالة أمد القيود المفروضة على الأنشطة النووية الإيرانية، أو ما يسمى وفقاً للاتفاق بـ«بند الغروب»، أى القيود التي سترفع عن تلك الأنشطة تدريجياً، خاصة فيما يتعلق بمستوى تخصيب اليورانيوم وأجهزة الطرد المركزي الأكثر تطوراً وعمليات البحث والتطوير، وهو ما قوبل أيضاً برفض من جانب طهران، التي اعتبرت أن العد التنازلي لتلك القيود بدأ منذ اعتماد خطة العمل المشتركة أو «الاتفاق النووي»، في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥، وأنه، في الغالب، لن يكون هناك تغيير في المواعيد.

> **الخلافات انتهت تقريبا حول الجوانب الفنية الخاصة بالاتفاق النووي**

رابعها،

اندلاع أزمة الحرب الروسية في أوكرانيا. فقد تسببت تلك الحرب في توجيه اهتمام المجتمع الدولي، لاسيما الدول الغربية، نحو التداعيات التي تفرضها تلك الأزمة على المستوى العالمي، خاصة مع اتجاه الأخيرة إلى فرض عقوبات واسعة على روسيا بسبب استنادها إلى الخيار العسكري في حسم خلافاتها مع أوكرانيا وحلف الناتو. لكن الأهم من ذلك، هو محاولة روسيا تبني سياسة «تشبيك الملفات»، من خلال استثمار دورها في الاتفاق النووي من أجل تعزيز موقعها في إدارة المواجهة مع الدول الغربية حول أوكرانيا.

ومن هنا، يمكن تفسير حرصها على المطالبة بالحصول على ضمانات تفيد عدم تأثر علاقاتها الاقتصادية مع إيران بالعقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب استخدام الخيار العسكري في أوكرانيا.

موسكو كانت تدرك من البداية أن علاقاتها الاقتصادية مع إيران قد لا تتأثر بالعقوبات الغربية، سواء لأن الدولتين تسعيان إلى إجراء المعاملات الثنائية بالعملة الوطنية، أو لأن هناك اتجاهاً للاعتماد على ما يسمى بنظام المقايضة الذي يقوم على مبادلة السلع بدلاً من التعامل بالدولار. ومن هنا، فإنها كانت، بهذا المطلب، تحاول ممارسة ضغوط على القوى الدولية عبر استغلال دورها في استقبال كميات اليورانيوم المخصب التي أنتجتها إيران طول الأعوام الثلاثة الماضية، والتي تجاوزت الحد المسموح به في الاتفاق بأكثر من ١٥ ضعف تقريباً.

بمعنى آخر، فإنها (موسكو) حاولت التلويح بأن عدم منحها إعفاءات في هذا الصدد قد يؤثر على هذا دورها الحيوي الذي تقوم به في الاتفاق النووي، وهو ما كان من الممكن أن يؤدي إلى إرباك حسابات القوى المشاركة في المفاوضات والمعنية بنتائجها، وانتهى الأمر بتأكيد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن الضمانات التي طلبتها روسيا مدرجة في نص الاتفاق.

غياب الثقة

المهم في كل ذلك، هو أن الوصول إلى اتفاق محتمل في نهاية مفاوضات فيينا لن ينه أزمة غياب الثقة بين الأطراف المشاركة فيها؛ فطهران لا تستبعد أن تعاود واشنطن الانسحاب مجدداً من الاتفاق، ومن ثم طلبت ضمانات تقيد من احتمال حدوث ذلك، وهو ما قوبل بدوره برفض من جانب الأخيرة.

> **"اتفاق محتمل في نهاية مفاوضات فيينا لن ينهي أزمة غياب الثقة بين الأطراف المشاركة"**

وواشنطن بدورها لا تستبعد أن تعاود طهران الالتفاف على الاتفاق، ومن ثم فإنها سعت وما زالت إلى فرض رقابة أشد على الأنشطة النووية الإيرانية عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيكون تقييمها لتعاون إيران مع مفتشيها حتى يونيو القادم متغيراً رئيساً في استشراف مستقبل أى اتفاق محتمل قد يتم التوصل إليه في النهاية.

*خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومدير الموقع الالكتروني

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

أوكرانيا تستعد لـ«المعركة الكبرى»

أكدت أوكرانيا أنها مستعدة لخوض «معركة كبيرة» في شرق البلاد (الهدف الذي يشكل أولوية لدى موسكو)، بينما يتواصل إجلاء المدنيين خوفاً من هجوم وشيك في هذه المنطقة.وقال مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولياك إن «أوكرانيا مستعدة للمعارك الكبيرة ويجب أن تكسبها بما في ذلك في دونباس».

وأعلن حاكم المنطقة أوليغ سينيغوبوف إن «الجيش الروسي يواصل حربه على المدنيين بعدما فشل في تحقيق انتصارات على الجبهات»، مشيرا إلى أنه في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة تعرضت خاركيف وضواحيها للقصف ٦٦ مرة.

وقبل استقباله رئيس الـوزراء البريطاني بوريس جونسون في كييف، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في مؤتمر صحافي مع المستشار النمساوي كارل نيهامر الذي زار العاصمة الأوكرانية: «نحن مستعدون للقتال وللبحث في الوقت نفسه، عن طرق دبلوماسية لوقف هذه الحرب».وأفاد زيلينسكي في تغريدة بأنه أجرى محادثات هاتفية مع المستشار الألماني أولاف شولتس، وقال: «توافقنا على ضرورة تحديد هويات كل مرتكبي جرائم الحرب ومعاقبتهم».وبعدما سحبت قواتها من منطقة كييف وشمال أوكرانيا، جعلت روسيا أولويتها غزو كامل منطقة دونباس التي يسيطر الانفصاليون الموالون لروسيا على جزء منها منذ ٢٠١٤.

وأشاد رئيس الوزراء البريطاني بالجيش الأوكراني مؤكدا أنه «حقق أكبر عمل عسكري في القرن الحادي والعشرين» سمح بالدفاع عن كييف و«بإفشال الأهداف الوحشية» للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وحذر جونسون من أن بوتين «واجه انتكاسة (...) وسيكثف الضغط الآن في دونباس والشرق». وأضاف «لذلك الأمر الحيوي جدا هو (...) أن نواصل نحن تقديم كل دعم ممكن»، متعهدا بتزويد كييف بآليات مدرعة وصواريخ مضادة للسفن.

حالة الردع في أوكرانيا

كتب: المحلل العسكريّ-صحيفة الشرق الاوسط

يهدف الردع إلى ضرب رغبة الآخر في الحصول على شيء، أو اعتماد سلوك لا يتناسب مع مصلحة الرادع. إذن، هناك رادع ومردوع، والعلاقة بينهما علاقة ديناميّة غير ثابتة، فيها كثير من الافتراضات والحسابات، خاطئة كانت أم صحيحة. إن أمتن علاقة بين الرادع والمردوع هي في عدم سقوط منظومة الردع، أي أن الرادع يتابع الردع، والمردوع يتقيّد بقوانين وأسس المعادلة التي أرساها الرادع. وهكذا تنتفي أسباب الحرب.

أين تدخل اللاتماثليّة (Asymmetry) في منظومة الـردع؟ تقوم العلاقات الإنسانيّة في جوهرها على اللاتماثليّة. أن تكون دائماً جوليات الجبّار في كلّ زمان ومكان، هذا أمر ينافي الطبيعة. بين المرأة والرجل هناك لا تماثليّة، وبين المثقّفين هناك لا تماثليّة، وحتماً هناك لا تماثليّة في علاقات الدول بين بعضها وبعض؛ خصوصاً القوى العظمى. وبناءً عليه، تقوم منظومة الردع على اللاتماثليّة بشكل أساسيّ، إذ يُركّز الرادع على نقاط ضعف المردوع، والعكس صحيح.

إذن، الردع منظوميّة حيّة، متبدّلة، ديناميّة، ترتكز على اللاتماثليّة في لعبة الفعل وردّ الفعل.

وإذا هرب أي فريق من نقاط ضعفه، فهذا يعني سقوط اللاتماثليّة، وبالتالي الردع. فهل هذا ممكن؟ هناك نقاط ضعف لا يمكن تعويضها، وهناك أخرى يمكن العمل عليها. إذن، هناك لا تماثلية ثابتة، وأخرى متغيّرة. كما أن تغيير وتعديل اللاتماثليّة والهروب من نقاط الضعف المؤقّتة والظرفيّة، يحصل عادة عبر التعديلات في الخطط

الاستراتيجيّة، وتأمين الوسائل اللازمة لذلك.

على سبيل المثال لا الحصر، تُعتبر أوروبا الشرقيّة بالنسبة لروسيا النقطة الأضعف في حساباتها الجيوسياسيّة وفي أمنها القومي. ولكونها المحيط المباشر لروسيا، فهي تعتبر مسألة حياة أو موت بالنسبة إليها، كما عبّر عن ذلك الرئيس بوتين قبيل حربه على أوكرانيا.

في مكان آخر، يُعتبر إقليم جينجيانغ الصيني نقطة الضعف الأهم للصين. فهو الممر الأساسي لمشروع الرئيس شي جينبينغ، «الحزام والطريق» . كما ينطبق الأمر نفسه على إقليم التيبت لأنه مصدر مياه مهم، كما يُشكّل عازلاً جغرافياً مع الهند. وإذا سقط الردع، تقع الحرب.

حاول الرئيس بايدن ردع الرئيس بوتين عن اجتياح أوكرانيا عبر التهديد بالعقوبات، وكذلك عبر نشر معلومات سريّة عن نيات بوتين، وحتى معلومات وصور جويّة عن الانتشار العسكري الروسي حول أوكرانيا؛ لكن الرئيس بوتين لم يرتدع، فوقعت الحرب، وفُرضت على روسيا عقوبات لم يشهدها تاريخ الصراعات في العالم. وبين ليلة وضحاها، أصبحت روسيا معزولة عن العالم كلّه؛ خصوصاً الغربيّ.

فما هي حالة الردع الحالي في أوكرانيا؟

يشهد الردع على الساحة الأوكرانيّة مخاضاً عسيراً، قد يُمكن لنا تسميته بالردع التراكمي (Cumulative Deterrence). فماذا يعني هذا المفهوم؟

لم تسِر الحرب كما أرادها الرئيس بوتين، حينما أعتقد أن الحرب ستكون خاطفة، وبشكل يفرض فيه أمراً واقعاً (Fait Accompli) لا يعطي الوقت الكافي لامريكا والغرب للردّ بسرعة.

يرتكز الردع التراكمي على المقاربة التالية:

> عدم السماح للرئيس بوتين بالنصر السريع.

> إطالة الوقت قدر الإمكان، مقابل التخلّي له عن مساحة جغرافيّة محدودة؛ لكن بثمن بشري ومادي كبير على الجيش الروسيّ.

> إبقاء الغرب مُوحّداً قدر الإمكان، حتى مع شعارات «آيديولجيّة- ديمقراطيّة» مقابل «أوتوقراطيّة».

> استمرار تدفّق الأسلحة من «الناتو»، ومنع الجيش الروسي من تحقيق أي نصر، وإذا حقق شيئاً فلن يتمّ الاعتراف له به وشرعنته.

> محاولة الضغط المستمرّ على الصين، الحليف الأساسي للرئيس بوتين، بهدف إجبارها على اتخاذ موقف مما يجري.

> إذا نجحت هذه الاستراتيجيّة لخلق ردع تراكمي، فقد يؤدّي هذا الأمر إلى:

مزيد من الضغوط الداخليّة على الرئيس بوتين لوقف الحرب؛ خصوصاً من الدائرة المؤثرة حوله والتي تقوم على المثلث المهمّ التالي:

- الأثرياء الأوليغارك؛ فحالياً هم الأكثر تضرّراً.
- الجيش ووزير الدفاع؛ لكن الوزير مقرّب جدّاً من الرئيس بوتين.
- وأخيراً وليس آخراً، المنظومة الأمنيّة- الاستخباراتيّة، وهي الأكثر تأثيراً في حال التغيير الداخلي الروسيّ.

> وفي الخاتمة، يبقى أمران مهّمان في هذه الحالة:

- تحضير الجسر الذهبي لخروج مُشرّف، هذا إذا حصل.
- وهذا الجسر يحتّم مكسباً معيّناً لمن سيأتي بعد الرئيس بوتين.

> **الردع منظومية حية، متبدلة، دينامية، ترتكز على اللاتماثلية في لعبة الفعل ورد الفعل**

جورج فريدمان:

هكذا ستنتهي حرب أوكرانيا

*جيبوليتكال فيوتشرز

عندما نفكر في كيفية انتهاء الحرب في أوكرانيا، يجب أن نفهم أولاً كيف بدأت. لقد بدأت روسيا الغزو لأسباب جيوستراتيجية منها تحويل أوكرانيا إلى دولة عازلة تحمي موسكو من الغزو من الغرب، ولأسباب اقتصادية غالبًا ما يتم التغاضي عنها.

ولم يكن الانتقال من الاتحاد السوفيتي إلى الاتحاد الروسي مربحًا بالمرة، وربما تكون هذه العملية زادت من إجمالي الثروة لكن روسيا تظل دولة فقيرة، ويصنف ناتجها المحلي الإجمالي خلف كوريا الجنوبية مباشرة، وهو وضع له تقديره لكنه ليس الوضع الذي يجب أن تكون عليه قوة عظمى. ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تحتل روسيا المرتبة ٨٥ بين بلغاريا وماليزيا.

ونادرًا ما تروي الإحصائيات الاقتصادية القصة كاملة، لكنها في حالة روسيا تقدمها بدقة إلى حد ما، دولة أفقر مما تبدو، يظهر على سطحها طبقة عليا من النخبة فائقة الثراء. وتعد الحياة في المدن الكبرى مثل سان بطرسبرج وموسكو فاخرة للأثرياء ويمكن تحملها بالنسبة للآخرين. أما الحياة في الريف شيء مختلف تماما.

ولا يمكن لوم الأنظمة وحدها على الفقر في روسيا. إن حجم الأمة، والصعوبات في مجالات مثل النقل المرتبطة بحجمها، يجعل حكم روسيا أمـرًا صعبًا. ومنذ زمن القياصرة، كانت الدولة هي التي حافظت على تماسك روسيا وليس الازدهار الاقتصادي المشترك. وغالبًا ما يتم تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الأمنية، المكلفة بالحفاظ على سلطة الدولة، وليس ببناء الاقتصاد.

ولا عجب أن الدولة التي تفاخرت بـOkhrana (أوخرانا

أو أوخرانكا؛ الشرطة السرية السياسية للإمبراطورية الروسية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) أنتجت أيضًا رئيسًا تعلم منذ نعومة أظفاره في الاستخبارات السوفيتية «كيه جي بي»، وسواءً كان صوابًا أو خطأً، يتطلب حجم روسيا وضعفها يدا قوية.

وقد أثار هذا توقعًا بأن الدولة ستكون قوية حتى لو كان الناس فقراء، وكان هناك فخر لدى القياصرة و«ستالين» بما يسمى بـ«الرجل الفولاذي»، إذ لكي يحكم شخص روسيا، عليه أن يظهر قوته لحماية البلاد من غزاة الخارج ومن الفوضى المفقرة من الداخل.

على مر السنين، قام الرئيس «فلاديمير بوتين» بإيماءات مختلفة لتحسين وضع روسيا عن السابق، لكنه تعلم في «الكي جي بي» أنه بدون يد قوية لا يمكن حكم روسيا. وكان يعلم أن هناك نوعين من القوة: النوع الذي يجعل البلدان الأخرى ترتعد، والنوع الذي يبقي «الأعداء» المحليين تحت السيطرة.

ومن بيلاروسيا إلى كازاخستان، حاول «بوتين» بالطريقة الوحيدة التي يراها مناسبة، إعادة بناء روسيا لبنة تلو الأخرى، وأوكرانيا هي أكبر لبنة، ويعتقد «بوتين» أنه كان عليه أن يأخذها. لكن المشكلة تكمن في الجيش غير الفعال مثل روسيا نفسها.

ويبدو الجيش الروسي اليوم غير منظم وعديم الخيال وغير ملهم. ببساطة، لم يكن نشر القوة وإعداد اللوجيستيات وقيادة ساحات القتال على جميع المستويات موجودًا. ويبدو الجيش الروسي غارقا في البيروقراطية وخائفا من القيصر أكثر من خوفه من الخسارة أمام العدو، وقد طالبَ «بوتين» بهزيمة سريعة للعدو، لكن لكي تحكم بالقوة، يجب أن ترى بوضوح وتضرب بحزم في مركز الثقل.

ولم يكن لأوكرانيا مركز ثقل، فقط قوة مشاة خفيفة ومتفرقة ما يعني عدم وجود نقطة واحدة محددة لتدميرها. وبالرغم أن ما يجري قد يبدو وكأنه حرب عصابات، إلا أن الأمر ليس كذلك، وقد فاجأت أوكرانيا عدوها بالمرونة وعدم القدرة على التنبؤ، ويمكن للمهاجم الرد بشن هجمات وحشية على السكان، لكن ذلك يترك الأوكرانيين بلا خيار سوى القتال.

وتكمن المشكلة الحالية في أن «بوتين» لا يمكنه التوقف ولا يمكنه التوصل إلى اتفاق مناسب مع أوكرانيا. وكل صفقة -ما عدا استسلام العدو- ستكشف عن دولة ضعيفة وحاكم ضعيف. ويعد البديل الوحيد هي العمل غير الفعال.

> **خطة «بوتين» الحربية تحطمت، حيث كانت المقاومة فعالة**

ويمكن أن تكون هناك صيغ مختلفة لوقف إطلاق النار، لكن إذا حدث ذلك، سيكون «بوتين» قد انتهى.

إن عدم قدرته على هزيمة الأوكرانيين وازدراء الآخرين له يدمر أسطورة قوته. لكن استمرار الحرب إلى ما لا نهاية يكشف نفس الشيء. ومع استمرار الحرب، فإن مهمة «بوتين» الأساسية هي التظاهر بأن ما يجري ليس هزيمة لأن أي شيء أقل من النصر هو هزيمة.

والسؤال المهم هنا هو ما إذا كانت روسيا لديها احتياطيات استراتيجية أم لا؟ ويتواجد الجيش في الميدان منذ أكثر من شهر، في طقس لا يزال باردًا، ومشاكل في الخط اللوجستي. ويقاتل الروس قوات مشاة خفيفة مرنة على دراية بالتضاريس. ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى أجل غير مسمى.

وعلى روسيا أن تعيد تمركز قواتها، ومن الناحية

الاستراتيجية، يجب أن ترسل مزيدًا من القوات، ولكن بدلاً من ذلك، فإنها تنفذ انسحابًا دمويًا، فأنت لا تقاتل من أجل الأرض نفسها مرتين إلا إذا اضطررت لذلك.

ويعني ذلك أن خطة «بوتين» الحربية تحطمت، حيث كانت المقاومة فعالة بينما تحتاج قواته إلى مساعدة لا يستطيع توفيرها. وسوف يحاول «بوتين» التمويه لصرف الانتباه من خلال التحرك في اتجاهاتٍ أخرى ربما في دول البلطيق أو مولدوفا لكنه يفتقر إلى القوة للقتال على جبهة أخرى، ولا يمكنه تحمل هذه الحرب بسهولة، خاصة في مواجهة جنود «الناتو» الذين ظلوا حتى الآن بعيدين عن المعركة.

ومع ذلك، لا يمكنني التنبؤ بما سيفعله القائد في النهاية. لكن في الوقت الحالي، من الواضح أن «بوتين» سيتشبث بالسلطة ويلوم كل من حوله. لكن مع كل يوم جديد من الحرب، يضعف «بوتين».

ويتزايد يأس «بوتين» بمرور الوقت، ما دفعه للتلويح بالأسلحة النووية، وهي علامة على اليأس المطلق. لكنه يعلم أنه وأي شخص قد يحبه سيموت إذا اندلعت حرب نووية؛ كما يعلم أن الأمر بإطلاق الأسلحة النووية يجب أن يمر عبر عدة أفراد، وكل هؤلاء الأفراد يعلمون أن الضربة المضادة ستقتل أحباءهم، وهنا يكمن ضعف الحرب النووية، ويثق «بوتين» في دائرة ضيقة من الناس، ولا يعرف إلى أي مدى يمكن أن يثق في أي شخص في هذا الموقف ولا ما قد يفعله الأمريكيون إذا رأوا استعدادًا لإطلاق نووي روسي.

ويدرك «بوتين» أنه إذا تخلى عن منصبه فسيكون معرضا للخطر، لذلك يرى أنه يجب مواصلة القتال، ويعني ذلك أن الحرب لن تنتهي حتى يتم إخراج «بوتين» من اللعبة.

ومن الواضح أنني أتحرك هنا بعيدًا عن التحليل الجيوسياسي إلى السياسي، ويحاول الأول تجاهل تأثير الأشخاص بينما يركز الأخير عليه. ويجعل ذلك توقعاتي غير دقيقة.

ولكن بالنظر إلى الوضع على الأرض، وبالنظر إلى الديناميكيات الداخلية الروسية، يبدو أن جميع القوى المؤثرة على «بوتين» تملي اتجاهًا معينًا. ستنتهي الحرب بالطبع يوما ما، لكن بعد أن تخلق ضغوطا فريدة على النظام السياسي الروسي، وبسبب طبيعة النظام، فإن هذا الضغط سيتركز على «بوتين».

> **يمكن أن تكون هناك صيغ مختلفة لوقف إطلاق النار**

هذه ليست النتيجة الوحيدة. قد تنهار أوكرانيا. وقد تنهار روسيا. وقد يضع الجيش الروسي استراتيجية لكسب الحرب.

وقد يتم التوصل إلى تسوية ما.

كل هذا ممكن لكني لا أرى مؤشرات حقيقية على أي من هذه الاتجاهات.

وما أراهن عليه هو النهاية السياسية عندما يكون الروس في موقف شديد الحرج.

لم أكن أفكر في ذلك في اليوم الأول من الحرب، لكنني أعتقد أن هذا هو شكل اليوم الأخير على الأرجح.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

عن مستقبل النظام الدولي متعدد الأطراف

*مؤسسة راند

رفيق دوساني اليس من المستغرب فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات من شأنها ردع الغزو الروسي لأوكرانيا، فهذا هو الاتجاه السائد و المستمر منذ نحو عقدين من الزمن و الذي أثبت عجز المنظمات الدولية متعددة الأطـراف من معالجة التحديات الدبلوماسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية حول العالم.

ونتيجة لذلك، فقد تصاعد دور قوتين متنافستين على مستوى العالم.

القوة الأولى هي الميل إلى استخدام التكتلات الغير رسمية مثل الحوار الأمني الرباعي.

أما القوة الأخرى فهي انتشار التكتلات الإقليمية.

لقد أضعفت هاتين القوتين من عمل المنظمات الدولية و يمكن أن يؤدي ذلك للعودة لحقبة الحرب الباردة التي استمرت لعقود، كما أثارت تساؤلات حول مدى استمرار هذه المنظمات الدولية في عملها على المدى الطويل.

بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، أظهرت تعدّدية

الأطراف قوتها في نظام عالمي أصبح متحداً أكثر من قبل.

فقد حققت هذه التعددية نجاحات هامة حول العالم من أبرزها دور مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٢ في تسوية الصراع في منطقة البلقان، تحديداً بالبوسنة و الهرسك في أعقاب حرب (١٩٩٢ – ١٩٩٥)، و حرب كوسوفو (١٩٩٨ – ١٩٩٩).

كذلك دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ إطار العمل المتفق عليه في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بإغلاق المفاعلات النووية في كوريا الشمالية. كما أسست منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، ناهيك عن دور منظمة الصحة العالمية في مكافحة وباء متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) عام ٢٠٠٣.

بدأ النظام الدولي متعدد الأطراف بالضعف بعد الخلافات التي شهدها مجلس الأمن الدولي حول العراق عام ٢٠٠٢. فبعد أن فشلت الولايات المتحدة في إقناع كل من فرنسا وروسيا – عضوين دائمين بمجلس الأمن – بالموافقة على غزو العراق، أنشأت تحالفاً خاصاً من أجل هذا الهدف.

في عام ٢٠١٣، فشلت الولايات المتحدة مرة أخرى في الحصول على موافقة مجلس الأمن للتدخل العسكري في سوريا، لتعودة مرة ثانية لإقامة تحالف من أجل تحقيق هدفها.

وبناء على ما ذكر سابقاً من أمثلة عن تزعزع النظام الدولي متعدد الأطراف، فقد أدى ذلك بدوره إلى تشكيل تحالف عالمي غير رسمي.

وفي بعض القضايا، كانت التحالفات الإقليمية بديل أفضل عن النظام الدولي. إن مثل هذا التفكير كان الدافع وراء المحادثات السداسية من أجل نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية عام ٢٠٠٣.

بعد أن تجدد الصراع عام ٢٠٠٩ حول الحقوق البحرية في بحر الصين الجنوبي وفشل الاحتكام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سلكت المفاوضات منحى آخر، وهذه المرة عبر رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التي تتفاوض منذ تلك الفترة على مذكرة تفاهم مشتركة فيما يتعلق بهذه القضية مع الصين.

علاوة على ذلك، فإن فشل منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات وتجارة الخدمات قد أخرجها من مركز تنسيق التجارة الدولية، وبالتالي تصاعد دور المنظمات الإقليمية مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تُركز على آسيا وتقوم بتنسيق التجارة فيما بينها و بقية العالم.

> **تصاعد دور قوتين متنافستين على مستوى العالم**

ومما سبق يتضح أن البدائل عن النظام الدولي متعدد الأطراف تنطوي على نتائج متفاوتة. بالنسبة لبعض الخدمات العامة مثل برامج المساعدات الغذائية و دعم اللاجئين والرعاية الصحية وتغير المناخ، فإن البدائل للنظام متعدد الأطراف محدودة، وفي مثل هذه الحالات فإن الابتعاد عن التعددية ستكون نتائجها سلبية أكثر مما هي إيجابية.

على سبيل المثال، أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقلص حجم التمويل المقدّم لها الذي يزداد عاماً تلو الآخر.

ففي اليمن مولت برامجها للاجئين بنحو ١٢ ٪ فقط هذه السنة، أما في أفغانستان فقد وصلت إلى ٣٠ ٪. و في ظل تقلص دور و عمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا يوجد بدائل عنها على الأرض تقوم بهذه المهمة.

على مدى العقد الماضي، اتسعت الهوة فضلاً عن غياب الثقة بين البلدان المتقدمة و النامية بشكل

كبير، مما أدى إلى جمود طال مجالات عدة. ونتيجة لعدم جدية الدول العظمى في التعامل مع قضية التغيّر المناخي _وهذا ما برز جلياً خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي « كوب ٢٦» الذي جرى عقده في شهري تشرين الأول (أكتوبر) و تشرين الثاني (نوفمبر) بمدينة غلاسكو_ دفع ذلك بأحد المراقبين في صحيفة الغارديان البريطانية ويدعى جون فيدال إلى خلاصة أنه :» فشل مؤتمر غلاسكو في تحقيق أهدافه من حيث التزام الدول بالإيفاء بتعهداتها خاصة فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من الفحم و تقليص الدعم المالي فضلاً عن حماية الغابات».

لماذا يبدو أن النظام الدولي متعدد الأطراف بدأ يفقد قيمته؟

لا توجد إجابات دقيقة و حاسمة على هذا السؤال، لكن من المحتمل أن هذا النظام بدأ يتدهور نتيجة لما نشهده اليوم من ظهور نظام متعدد الأقطاب، والذي بدأ مع تنامي قوة كل من الصين وروسيا في الفترة الممتدة بين (٢٠٠٠ – ٢٠١٠).

و ليس من باب المصادفة أن النظام الدولي متعدد الأطراف كان فعّالاً فقط خلال حقبة النظام أحادي القطب الذي برز في أعقاب الحرب الباردة، و قد يكمن الخلل في جوهر هذا النظام المتعدد الأطراف، فضلاً عن قواعده التي أصبحت متداعية و قديمة، لذلك فهو بحاجة إلى تصحيح الأخطاء و إجراء عملية تحديث، و غالباً ما يكون من الصعب سياسياً تحقيق الإصلاحات، مما يدفع للبحث عن بدائل إقليمية أو غير رسمية بمقدورها اتخاذ إجراءات مُنسقة وسريعة.

هل سيستمر النظام متعدد الأطـراف بالتراجع و الضعف؟

من الصعوبة التكهن بذلك في ظل تناقض في وجهات النظر بين كل من الصين و الولايات المتحدة، خاصة أن الأخيرة لم تعد تبدي اهتماماً أكثر بهذا النظام في الوقت الحالي، وهذا ما سعى إليه ترامب بتسريعه للتحول عن هذا النظام متعدد الأطراف والذي بدأ بشكل فعلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن عام ٢٠٠١.

أما إدارة بايدن فعلى الرغم من مشاركتها الجزئية في النظام متعدد الأطـراف والتي رفضها ترامب مثل منظمة الصحة العالمية، فقد فضّلت المسار الغير رسمي و الإقليمي ويظهر ذلك من خلال الحوار الأمني الرباعي «كـــواد» (Quad)، و تـــحـــالـــف أوكـــوس (AUKUS) _اتـفـاق أمني ثلاثي يضم كل من أستراليا و بريطانيا و الولايات المتحدة_على النظام متعدد الأطراف .

> **في بعض القضايا، كانت التحالفات الإقليمية بديلا أفضل عن النظام الدولي**

مـن ناحية أخـرى، دأبت الصين إلى توسيع التزامها تجاه المنظمات الرسمية و الدولية وإن كان ذلك يتماشى مع معاييرها و أهدافها، وخطت أبعد من ذلك بكثير بإنشاء نظام متعدد الأطراف خاص بها وهو «مبادرة الحزام والطريق».

وفي حال فشل النظام متعدد الأطراف فإنه سيثير جملة من التحديات حول كيفية معالجة القضايا الدولية العامة، و من الصعوبة تحديد ما إذا كان استبداله سيكون إقليمياً مبنياً على القواعد الدولية أو تحالفات كيفية عالمية غير رسمية. وفي كلتا الحالتين، قد يكون انهيار النظام متعدد الأطراف احتمالاً وارداً و أمراً غير مُستحب.

*ترجمة: المركز الكردي للدراسات

فادي جواد*

حرب النفط والغاز غيّرت التحالفات... وتفكّك أوروبي قريباً!

لا شك في أن الحرب الروسية – الأوكرانية قلبت وجه العالم الذي نعرفه، وبدأ قادة الدول بكشف أوراقهم وتوجهاتهم من خلال رسم خريطة جديدة لدولهم. ولا شك أيضاً في أن ذهاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى المملكة العربية السعودية وعدم اصطفاف الدول العربية إلى جانب أوكرانيا، ما عدا قطر التي حظيت بدعم من حلف "الناتو" كحليف أساسي، ما هو إلا اصطفاف في المشهد العالمي الجديد ما بين الشرق والغرب.

فدعوة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الرئيس الصيني لزيارة المملكة وعدم رد السعودية ومعها الإمارات العربية المتحدة على اتصالات الرئيس الامريكي جو بايدن كما ذكر في الإعلام، وتصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن تراجع النفوذ الأوروبي في العالم مقابل صعود روسيا والصين والهند سياسياً واقتصادياً وبعض الدول الأفريقية، هو اعتراف بتراجع السطوة الغربية وقدراتها على التحكم في الخريطة العالمية.

إن المغامرة الامريكية – الأوروبية ضد روسيا ستكون لها تداعيات سياسية واقتصادية على العلاقات بين دول العالم بحيث سنشهد تغيّرات جيوسياسية، فيما سيتأثر الاقتصاد العالمي إماً سلباً أو ايجاباً بحسب التحالفات الجديدة التي ستنشأ بفعل معركة أوكرانيا... وأولى بوادرها بيع الغاز الروسي إلى الدول غير الصديقة بالروبل، وإجبار الدول الأوروبية على فتح حسابات لدى البنك المركزي الروسي للتمكن من تسديد أسعار الغاز حيث بدأت المؤشرات السلبية تظهر بتراجع مخزون ألمانيا بشكل خطير إلى ٢٥ في المئة.

بات مؤكداً أن الدول الأوروبية وامريكا تعرّت أكثر وأكثر وبوضوح في ازدواجية المعايير ونظرتها إلى شعوب

العالم، وما تصرف منصة "فايسبوك" في فتح باب دعوات القتل للجنود الروس إلا دليل على سياسة الكيل بمكيالين ونظرة المصالح بغض النظر عن سياسة التعاطي الإنساني ورفض العنصرية التي نادوا بها، فيما منعوا بقية شعوب المنطقة وخصوصاً الشعب الفلسطيني من إيصال صوته في الحرب الأخيرة على غزة وحي الشيخ جراح، وذلك دعماً لإسرائيل.

من المتوقع أن تكون ألمانيا الدولة الأولى التي ستخرج من التحالف الغربي وإعادة إحياء "نورد ستريم ٢" الذي كلّف الروس ١١ مليار دولار وهو بطول ١٢٠٠ كلم تحت مياه بحر البلطيق، ومعه سوف تتعزز العلاقات الاقتصادية مع دول عدة في المقلب الآخر، ما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي الألماني الذي وضع ١٠٠ مليار دولار لبناء جيشه من جديد بعد الحرب العالمية الثانية في تطور خطير لعودة الرايخ للحياة.

النظام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب هو جرس إنذار لبقية دول العالم وشعوبها بعد الاستهداف الشخصي للروس في كل دول العالم حتى وصل إلى طرد الطلاب الجامعيين من الجامعات الأوروبية، وذلك مؤشر على مدى قدرة الغرب على التصعيد ضد أي دولة وشعبها، وبمعنى آخر هو دليل على قدرتهم على إخراج أي دولة من النظام العالمي، وهو ما تلقفته الدول الآسيوية والعربية وذهبت نحو معالجته على المدى الطويل.

وقد سارعت روسيا والصين إلى توقيع صفقة الغاز بقيمة ١١٧ مليار دولار الشهر الماضي، وهي شكلت الباب الخلفي الذي خرج منه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من اعتماده على السوق الأوروبية إلى تعزيز الاقتصاد الصيني بعد تقهقر عدد ضخم من المصانع الصينية واضطرارها للإقفال القسري بسبب شح الطاقة في بكين وعدد من المدن الصينية. فالتكامل الاقتصادي الصيني – الروسي سيعزز موقف البلدين في أي حرب مقبلة عليهما. والمعلوم أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ ١٤٠ مليار دولار سنوياً، وهما ليسا بحاجة إلى الدولار، إذ إنهما يتعاملان بالروبل الروسي واليوان الصيني.

بعد روسيا سوف تكون المحطة الثانية للغرب، ضرب الصين وذلك لإضعاف النمو الاقتصادي فيها الذي وصل إلى ٢٤ تريليون دولار مقابل ٢٠ تريليون دولار لامريكا، وذلك عبر تحريك ملف تايوان الذي ترفض الصين انفصالها عنها. وما كان احتجاج وزير الخارجية الصيني إلا دليلاً على بدء تصاعد التحرشات والاستفزازات الامريكية عبر بوارجها في المياه وخروجها إلى العلن، وتصريح رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان أن الامريكيين يحاولون تغيير النظام في باكستان بعد زيارته إلى روسيا!

> **"النظام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب هو جرس إنذار لبقية دول العالم"**

لقد جهّزت روسيا نفسها جيداً قبل دخولها مغامرة أوكرانيا بإنشاء صندوق الحرب الروسي الذي تم تجهيزه عبر تهريب الذهب من السودان خلال السنوات الخمس الماضية، وما كان إلا خطوة تحضير ليكون الحصن المانع في مواجهة أي عقوبات حيث وصلت قيمته إلى ٦٣٠ مليار دولار واليوم يستعمل لإعادة تسعير الروبل في السوق العالمية بناء على هذا الاحتياط الذهبي.

أصبحت أوروبا اليوم في وضع سيّئ ولا تريد تكرار سيناريو تجمدها من البرد الذي حصل عام ٢٠٠٩ حين حاول الأوروبيون وقتها التفتيش عن بديل للغاز الروسي، ولكنهم فشلوا. فلا هولندا ولا النروج استطاعتا تغطية الاحتياجات، واليوم انضمت قطر لتقول لا أحد لديه القدرة على سد ١٠ في المئة من كمية الطاقة الروسية.

*صحيفة «النهار» اللبنانية

حصة البادية:

الشعبوية.. تعبئة جماهيرية خيّرة أم استغلال أزمات مجتمعية؟

اختلفت المفاهيم لمصطلح «الشعبوية» باختلاف حقلها المعرفي بين سياسيو اجتماعي وفكري، إلا أن قاموس «بيتيت روبرت» عرفها بأنها «خطاب سياسي موجه إلى الطبقات الشعبية قائم على انتقاد النظام ومسؤوليه والنخب».

وقد ولدت ظاهرة الشعبوية بين روسيا وأمريكا اللاتينية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث نتجت في روسيا عن حركة الاشتراكية الزراعية الهادفة لتحرير الفلاحين الروس عام ١٨٧٠ م، وفي الفترة ذاتها مع ثورة الريف الأمريكي ضد البنوك وشركات السكك الحديد.

ومن هنا لاقى هذا المصطلح رواجا واسعا، خصوصا في الحقلين الاجتماعي والسياسي بين واصف إياها بالظاهرة وآخر مصنفا إياها إيديولوجيا ليتم توظيفها لصالح أفراد أو جماعات يحملون فكرا معينا متخذين من تعبئة الشعب سبيلا للوصول لغاياتهم المرحلية.

وانطلقت بعدها «الشعبوية» لتكون ندا لـ«النخبوية» وبينهما محاولات تنديد تزج بكليهما في سعي لخلق عداء افتراضي بينهما، لتعرف الشعبوية بأنها ضد النخب، وتجاوز لتراكم معارفهم وخبراتهم التي ترى الشعبوية أنها ذاتية فاسدة.

ومع تعدد وتكرار مصطلح «الشعبوية» يتم الخلط بين المعنى المراد من الكلمة واشتقاقها من سلطة الشعب لمفاهيم أُخَر ليست بالضرورة المعنى المراد منها ولها.

> الشعبوية نتاج أزمة ما وليست مصدرا لها،وتستهدف النيل من تعالي او انعزال النخب

ومع تتابع العقود زمنيا ظهر الاستغلال السياسي لمصطلح الشعبوية كغيره من المصطلحات، فلا يمكن تصنيفه يمينيا أو يساريا، ديمقراطيا أو ليبراليا لما في ذلك من إسقاط مرحلي قد يتلبسه هذا الحزب أو ذاك وفقا لمصلحته وغاياته، وتبعا لأهوائه ما دامت وسيلته تعبئة الشعب وتحشيد الجماهير الغفيرة، وهي في أكثر حالاتها تجليا مع ما نعيش من انفتاح معلوماتي ورحابة العالم الافتراضي بممكناته المختلفة.

وبما أن الشعبوية تقوم على حشد الجماهير وتعبئة العامة فإنها تنشط يقينا في حالات الحروب والأزمات الكبرى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، ولعلّها تجد بيئة خصبة في بعض الأوضاع غير المستقرة كتدني مستوى الوعي الشعبي، وانعدام الثقة في المؤسسات بعد صبر طويل وآمالٍ مؤجلة. فالشعبوية نتاج أزمة ما وليست مصدر لها، كما أنها ظاهرة تستهدف النيل من تعالي النخب في الخطابين السياسي والاجتماعي، أو حتى انعزال النخب وصمتها عن مصلحة الشعوب والسعي للتنمية والعدالة.

ومع فشل النخب السياسية يتعاظم دور بعض السياسيين والتجار في حشد الأفراد غير المسيسين عبر شعارات برّاقة وتعابير جاذبة لأغراض انتخابية عجلى، أو مصالح أخرى، المعول فيها صوت الفرد في حينه وليس موقفه السياسي أو الفكري (غير الموجود أصلا).

ولعلّ أبـرز أشكال استغلال الشعبوية للتعبئة الجماهيرية فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية مستغلا ملف «المهاجرين والأقليات» مغذيا الفكر الشعبي بفكرة ربط الإرهاب بالأقليات واهما إياهم بأن التخلص من هذا الملف حماية لأمريكا من مخاطر خارجية محققة، وتوفيرا لموارد وطنية الأولى بها أمريكا داخليا.

هذه هي فكرة «صنع الفزاعة» سعيا لتعبئة الشعب ضد الفقر، أو الجهل، أو الحروب.

ومع صدارة أمريكا (اللاتينية خصوصا) في ظهور ظاهرة الشعبوية والتنظير للمصطلح الذي لمّا يستقر له مفهومٌ بعد إلا أنها مارست سلبية الشعبوية في الوصول لأعلى مكان لاتخاذ القرار في بلد يؤمن بالديمقراطية، وتتجلى فيه ظاهرة هي نتاج فشل الديمقراطية النيابية التمثيلية وفشل النخب التي تعهدت بتمثيل الشعوب عبر منابرها برلمانيا أو إعلاميا.

لن تكفي مقالة واحدة للشعبوية و تجلياتها عالميا وعربيا، لذا فهذه مقالة أولى عن موضوع الشعبوية تتبعها أخرٌ قادمة بإذن الله.

*صحيفة»عمان»العمانية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk